الأمم المتحدة

A/65/271 (Part II)

الجمعية العامة

Distr.: General
1 March 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البندان ١٣٩ و ١٤٣ من جدول الأعمال

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

عمليات حفظ السلام*

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يقدم هذا التقرير وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء (الفقرة ٥ (هـ)) و ٢٤٤/٥٤ (الفقرتان ٤ و ٥) و ٢٧٢/٥٩ (الفقرات ١-٣) و ٢٦٣/٦٤ (الفقرة ١). ويغطي أنشطة الرقابة التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بعمليات السلام خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٩٥ تقرير رقابة بشأن عمليات السلام. وتشكل التوصيات الصادرة ٤٦ في المائة من جميع التوصيات المقدمة خلال تلك الفترة.

* للاطلاع على التقرير المتعلق بأنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية غير أنشطة الرقابة على عمليات حفظ السلام، انظر A/65/271 (Part I) و Add.1 و Corr.1.

240311 240311 11-24782 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – لمحة عامة ٤

ألف – شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ٤

باء – شعبة التحقيقات ٧

جيم – شعبة التفتيش والتقييم ١٠

دال – ملاك الموظفين ١٠

هاء – معيقات عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٠

ثالثا – نتائج الرقابة ١١

ألف – تصنيف نتائج الرقابة ١١

باء – نتائج الرقابة بحسب الإدارات/البعثات ١٤

تمهيد

يسعدني أن أقدم إلى الجمعية العامة تقريري الأول عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بعمليات حفظ السلام خلال فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وقد اغتنمت الفرصة في هذا التقرير الأول لأغير شكله بغرض تقديم صورة أشمل إلى الجمعية العامة، تضم رسوما بيانية، عن حجم ونوع العمل الذي يضطلع به المكتب عموما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام وداخل كل بعثة. وأتطلع إلى أن توافوني بآرائكم بشأن جدوى التعديلات التي أدخلت على طريقة العرض.

ورغم أنني لم أعمل بصفتي وكيلة للأمين العام إلا لمدة تزيد قليلا عن ربع الفترة المشمولة بالتقرير، فإن العمل المبلغ عنه يؤكد الحاجة إلى وظيفة رقابة داخلية قوية. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديري لمتانة الأسس المنصوص عليها في مختلف القرارات التي تشجع إعمال الاستقلال اللازم لكفالة توخي الموضوعية في العمل الذي نؤديه. وإضافة إلى ذلك، أعترف بالإسهامات التي قدمها كل من أسلافي الثلاثة، السيد كارل ت. باشكي والسيد دليب نير والسيدة إنغا – بريت أهلينيوس، الذين عملوا جميعا على تعزيز وتوطيد إجراءات عمل المكتب من أجل تعزيز وحماية سلامة وفعالية الخدمات التي نقدمها. وأعرب أيضا عن التقدير للمهنية التي يتحلى بها موظفو المكتب ولانفتاح زملائي الذين يتولون شؤون الإدارة في المنظمة ككل لدى تقديم المساعدة في توجيهي في المرحلة الانتقالية من هذه الوظيفة الهامة.

وإني أتطلع إلى أن أخدم الأمم المتحدة وأؤكد لكم التزامي التام بالعمل سوية مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الداخلية على نطاق الأمانة العامة ككل من أجل مساعدة الأمين العام في استيفاء مسؤوليات الإشراف التي يتولاها فيما يتعلق بموارد المنظمة وموظفيها.

(توقيع) كارمان ل. **لابوانت**
وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

أولا – مقدمة

١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٩٥ تقرير رقابة يتصل بعمليات السلام. وتشكل التوصيات الواردة في تلك التقارير ٤٦ في المائة من جميع التوصيات الصادرة عن المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ – ويتناول هذا الجزء الثاني من تقرير المكتب حصرا الرقابة على عمليات الأمم المتحدة للسلام التي تشمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وبعثات حفظ السلام التي تخضع لسلطة هاتين الإدارتين، والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام بدعم من إدارة الدعم الميداني.

ثانيا – لمحة عامة

ألف – شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

٣ – تعمل دائرة مراجعة حسابات حفظ السلام التابعة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات انطلاقا من نيويورك، وعبر مكاتب مراجعي الحسابات المقيمين الموجودة في ١٢ بعثة ومكتب واحد (انظر الشكل الأول)، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ومكتب الشرق الأوسط الذي يتألف من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

الشكل الأول

مكاتب مراجعي الحسابات المقيمين التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

مكتب مراجعي الحسابات في الشرق الأوسط	Middle East Regional Audit Office
بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو	UNMIK
نيويورك	New York
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	MINUSTAH
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	MONUSCO
بعثة الأمم المتحدة في ليبريا	UNMIL
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	UNOCI
نيروبي	Nairobi
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	UNMAID
بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد	MINURCAT
بعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	UNAMI
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	UNAMA
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي	UNMIT

٤ - في نيويورك، تغطي دائرة مراجعة حسابات حفظ السلام عمليات المراجعة الخاصة بإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الصغيرة الحجم التي لا يوجد فيها مراجعون مقيمون للحسابات. ويقدم المساعدة لدائرة مراجعة حسابات حفظ السلام أخصائيون من قسم المهام الخاصة[(١)] وقسم مراجعة الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[(٢)]. ويعد ما يقدمه هؤلاء الموظفون من خبرة دقيقة عنصرا يكمل عمل مراجعي الحسابات المقيمين ويكفل عنصري الاتساق والعمق في مراجعة الحسابات في مجالات متداخلة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الموازاة بين أولويات العمل والمخاطر التنظيمية

٥ - تستخدم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات إطارا شاملا لتقييم المخاطر من أجل تحديد مواطن الخطر بغية ترتيب أولويات اضطلاعها بعمليات المراجعة. والمنهجية المتبعة في تقييم حفظ السلام مصممة بما يضمن إدراك الطبيعة المتعددة الأبعاد إدراكا مناسبا. وبعبارة أخرى ينظر مثلا في المرحلة الراهنة من دورة حياة كل بعثة لحفظ السلام (هل البعثة قائمة أم أنها مقلصة وأعيد تشكيلها أو أنها في طور التصفية)، وتستعرض الضوابط الرئيسية في الميادين الاستراتيجية التقليدية والناشئة، مثل الشؤون العسكرية، والأفرقة التنفيذية المتكاملة، وشؤون مجلس الأمن، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وتعد المناقشات المكثفة التي تجرى مع الإدارة والتعاون الوثيق مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة جزءا هاما من هذه العملية. وعلى وجه العموم، تركز نتائج تقييم المخاطر، على النحو الوارد في خطة عمل مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٠، على إسناد المهام فيما يتعلق بالدعم الإداري واللوجستي، في الميدان وفي إدارة علميات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على حد سواء. ويمكن الاطلاع على أبرز ملامح العمل الذي يضطلع به المكتب في الفرع الثالث من هذا التقرير.

---

(١) أنشئ قسم المهام الخاصة في عام ٢٠٠٩ لتعزيز قدرة الشعبة على الوقوف على احتمالات الغش ولإجراء مراجعات للحسابات ذات طابع حساس ومعقد، وخاصة منها ما يمثل خطرا كبيرا على المنظمة من حيث السمعة.

(٢) أنشئ قسم مراجعة الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٧ من أجل وضع استراتيجية الشعبة لمراجعة الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز النوعية والإنتاجية على مستوى عمليات مراجعة الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومساعدة مراجعي الحسابات المقيمين في الوقوف على المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الماثلة أمام بعثات حفظ السلام.

تنمية القدرات المهنية للموظفين

٦ - تواصل الشعبة السعي إلى ضمان تدريب مراجعي الحسابات الداخلية تدريبا مناسبا وإعدادهم لمواجهة التحديات خلال عملهم. وفي عام ٢٠١٠، أجرت الشعبة تقييما لاحتياجات الموظفين من حيث المهارات والتدريب بمقارنة عوامل الكفاءة الرئيسية في الأمم المتحدة بعوامل كفاءة مراجعي الحسابات الداخلية التي يشترطها معهد مؤسسة أبحاث مراجعي الحسابات الداخلية[٣]. وقد حددت برامج تدريبية معينة لسد أية ثغرات. وشملت بعض المبادرات التي استهدفت في عام ٢٠١٠ مراجعي الحسابات المقيمين برنامجا تدريبيا في مجال مراجعة الأداء وبرنامجا للتعلم عن بعد في مجال صياغة تقارير المراجعة.

٧ - وواصلت الشعبة أيضا اكتساب الخبرة المتخصصة وتقديمها في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا لأهداف المنظمة الاستراتيجية ولأولوياتها وللمعايير المهنية. وسعيا إلى تكملة المعارف الفنية للشعبة في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الأمن، شارك موظفو مراجعة الحسابات في مجال هذه التكنولوجيا في دورات تدريبية تتعلق بتطبيقات الموارد على صعيد المؤسسة ككل والمنهجية الموحدة للمشاريع التي تستخدمها المنظمة في إدارة مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تقديم الخدمات الاستشارية

٨ - تعمل شعبة مراجعة الحسابات الداخلية بشراكة مع عملائها المعنيين بالمراجعة على تحقيق نتائج أفضل وتعزيز قيمة إسهامها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٠، قدمت الشعبة خدمات استشارية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل المساعدة في صياغة الضوابط اللازمة للقيام عن بعد بإدارة أنشطة مختلفة تجرى في مقديشو دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفضلا عن ذلك، وبالتعاون مع إدارة الدعم الميداني، بادر المكتب أيضا بعملية تقييم ذاتي للضوابط الخاصة باستراتيجية الإدارة للدعم العالمي من أجل تحديد عوامل النجاح الرئيسية فيها وما تمثله من مخاطر وفرص وضوابطها الضرورية.

باء - شعبة التحقيقات

٩ - تعمل شعبة التحقيقات التي يوجد مقرها في نيويورك أيضا من خلال مركزين إقليميين (نيروبي وفيينا) ومكاتب محققين مقيمين في ست بعثات لحفظ السلام هي: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة

(٣) انظر: *Core Competencies for Today's Internal Auditor*, report II, in The IIA's Global Internal Audit Survey: A Component of the CBOK Study, 2010

في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في السودان (انظر الشكل الثاني). ويجري إنشاء مكتب جديد للمحققين مقيمين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتجرى التحقيقات في البعثات الأخرى من قبل محققين يعملون في مراكز إقليمية قائمة أو في ”محطات“.

الشكل الثاني

مكاتب شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

نيويورك	New York
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	MINUSTAH
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	MONUSCO
بعثة الأمم المتحدة في ليبريا	UNMIL
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	UNOCI
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	UNMAID
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	UNON
بعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	UNIFIL
مكتب الأمم المتحدة في فيينا	UNOV

إجراءات التحقيق

١٠ - أسفر إنشاء لجنة استلام طلبات التحقيق في عام ٢٠٠٩ عن نهج قابل للمراجعة وتحليلي يتبع لتحديد الإجراء الذي يليق اتخاذه فيما يتعلق بالطلبات المستلمة. ويشمل استعراض اللجنة للمعلومات الواردة في النطاق الأولي للتحقيق، والمعايير القانونية السارية، والمقبولية، والاختصاص، والمتطلبات من المهارات المتخصصة في مجال التحقيق، والحاجة إلى المزيد من الإيضاحات. ويمكن للجنة أن تقرر فيما يخص المسائل المبلغ عنها إما: (أ) إحالتها إلى التحقيق من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ (ب) أو تسجيلها لأغراض الإعلام؛ (ج) أو إحالتها إلى هيئة أخرى مناسبة للرد عليها؛ (د) أو تعليقها في انتظار المزيد من الإيضاحات؛ (هـ) أو إحالتها إلى التقييم.

١١ - ورغم أن البيانات المستلمة تتيح معلومات مفيدة عما يبلغ به من سوء سلوك محتمل يقرر التحقيق بشأنه، فإن أثرها يقيم على نحو أفضل من خلال إحصاءات النواتج، أي عدد التقارير الصادرة نتيجة للتحقيقات. ويساعد هذا التحليل في استعراض نقاط مرجعية جديدة لزيادة الإنتاجية وفي تحديدها.

١٢ - وتصدر الشعبة على إثر استكمال العمل على أية مسألة تقرر التحقيق بشأنها أحد التقارير الثلاث التالية: تقرير ''تحقيق'' حينما توثق المسائل المبلغ عنها من خلال تحقيقات المكتب؛ وتقرير ''وحدة'' يستعان به لتقديم أدلة، عن طريق إدارة الدعم الميداني، وردت عن تورط حفظة السلام التابعين لحكومة بلد مساهم بقوات؛ وتقرير ''اختتام التحقيق'' الذي يصدر حينما لا توثق تحقيقات المكتب المسائل المبلغ عنها.

١٣ - وفي عام ٢٠١٠، أصدرت الشعبة ١٠١ تقرير تحقيق يتعلق بعمليات حفظ السلام. وبلغ عدد المسائل التي بلغ عنها وتقرر التحقيق بشأنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٨٧ مسألة.

التعاون والتنسيق

١٤ - تتعاون شعبة التحقيقات تعاونا مكثفا مع مختلف الوظائف والنظراء. وتتطلب الإدارة الجديدة لنظام العدل الداخلي مواصلة مراعاة ما يتعلق بأثره على التحقيقات. وبناء على ذلك، تجتمع الشعبة بانتظام مع إدارة الشؤون الإدارية ومكتب إقامة العدل لضمان تبادل المعلومات لدعم وضع معايير مناسبة للنظام. وإضافة إلى ذلك، تقدم الشعبة الأدلة والشهادات إلى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات خلال جلسات الاستماع التأديبية.

١٥ - وتنظم الشعبة أيضا مؤتمرات متنوعة من حين لآخر. وعلى إثر الزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠، نظمت شعبة التحقيقات مؤتمرا مشتركا بين الوكالات من أجل الإعداد لمواجهة احتمالات الغش والفساد خلال الاستجابة الإنسانية والإنمائية في مرحلة ما بعد الكارثة. وكان من بين المشاركين ممثلون عن مكاتب التحقيق في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

١٦ - ويمتد تعاون الشعبة أيضا إلى عمليات حفظ السلام وربط العلاقات مع البلدان المساهمة بقوات. وفي هذا الصدد، ومن أجل ضمان التحقيق بفعالية بشأن المسائل المعني بها أفراد الوحدات العسكرية، عملت الشعبة على نحو وثيق مع إدارة الدعم الميداني بشأن صوغها المشروع المنقح لمذكرة التفاهم النموذجية بين البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة (A/61/19 (Part III)، المرفق) ويشار إليها فيما يلي بمذكرة التفاهم. وشاركت الشعبة أيضا مشاركة نشطة في حلقة عمل توجيهية استغرقت أربعة أيام ركزت على إنفاذ مذكرة التفاهم، استضافتها الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط التابعة لإدارة الدعم الميداني.

جيم - شعبة التفتيش والتقييم

١٧ - قامت شعبة التفتيش والتقييم، بإجرائها عملية التقييم الموضوعي بشأن التعاون والتنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني والمنظمات الإقليمية، بتعزيز منهجيتها باتباع نهج متعدد لدراسة الحالات الإفرادية. ورغم أن الموارد المتاحة لم تمكن من دراسة كل الحالات عن قرب، وقف المكتب على أربعة أمثلة لدراستها عن كثب. واختيرت القضايا بحيث تمكن من إبداء ملاحظات بشأن الأنشطة ذات الصلة في مراحل مختلفة من النشر. ويمكن أن يطبق هذا النهج على عمليات التقييم الموضوعي في المستقبل.

دال - ملاك الموظفين

١٨ - تتواصل جهود معالجة مسألة معدلات الشغور على صعيد المكتب ككل. واتسمت معدلات الشغور في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بالاستقرار نسبيا في نهاية عام ٢٠١٠ في مستوى ٢٠ في المائة مقارنة بالفترة السابقة (١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩). وفي شعبة التحقيقات، انخفضت معدلات الشغور لتبلغ ٣٣ في المائة في نهاية عام ٢٠١٠ (بعد أن بلغت ٤٦ في المائة في عام ٢٠٠٩). وفي عام ٢٠١١، سينفذ المكتب استراتيجيات أخرى من أجل معالجة أعمق لمسألة معدلات الشغور المستمرة.

هاء - معيقات عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية

١٩ - خلال عام ٢٠١٠، لم تفرض أية حدود غير مناسبة أعاقت عملنا واستقلالنا.

ثالثا – نتائج الرقابة

٢٠ – يعرض هذا القسم عن كل إدارة/بعثة مختارة نتائج الرقابة للفترة قيد الاستعراض. وترد نتائج المراجعة مصنفة ضمن سبع فئات مخاطر هي: الاستراتيجية، والحوكمة، والامتثال، والمالية، والعمليات، والموارد البشرية والمعلومات؛ وتصنف نتائج التحقيقات ضمن فئات تحقيقات ست هي: المشتريات، والإدارة، والمخزون/الأصول، والأفراد، والمالية، والاستغلال والاعتداء الجنسيان.

ألف – تصنيف نتائج الرقابة

٢١ – **فئات مخاطر مراجعة الحسابات** تشمل الآثار السلبية على الولاية أو العمليات أو على سمعة المنظمة الناجمة عن وجود ما يلي:

(أ) مخاطر **الاستراتيجية**، وتشمل التخطيط الاستراتيجي غير الكافي؛ والقرارات غير الصائبة أو المنفذة بشكل غير لائق؛ وعدم الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على البيئة الخارجية؛ والتعرض لمؤثرات اقتصادية وغيرها من المؤثرات؛

(ب) مخاطر **الحوكمة**، وتشمل عدم وضع الإجراءات والهياكل المناسبة التي تحدد أنشطة المنظمة وتديرها وتسيرها وترصدها؛ والافتقار لروح القيادة الكافية لدى الإدارة العليا؛ وانعدام الثقافة الأخلاقية؛

(ج) مخاطر **الامتثال**، وتنشأ عن انتهاك القوانين أو القواعد أو اللوائح أو الممارسات السارية أو السياسات أو الإجراءات أو المعايير الأخلاقية أو عدم الامتثال لها أو العجز عن الامتثال لها؛

(د) المخاطر **المالية**، وتنشأ عن التمويل غير الكافي؛ أو استعمال الأموال على نحو غير سليم؛ أو إدارة الأداء المالي إدارة غير ملائمة؛ أو تقديم التقارير أو الإفصاحات غير الموثوق بها؛

(هـ) المخاطر **التشغيلية**، وتنشأ عن العمليات الداخلية غير الملائمة أو غير الفعالة أو الفاشلة، أو عن عدم تنفيذ العمليات باقتصاد أو بفعالية أو بكفاءة؛

(و) مخاطر **الموارد البشرية**، وتنشأ عن عدم وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات وممارسات مناسبة في ميدان الموارد البشرية؛

(ز) مخاطر **المعلومات**، وتنشأ عن عدم إقامة وصيانة نظم وهياكل أساسية مناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل الثالث

توصيات مراجعي الحسابات المتصلة بحفظ السلام الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بحسب فئات المخاطر

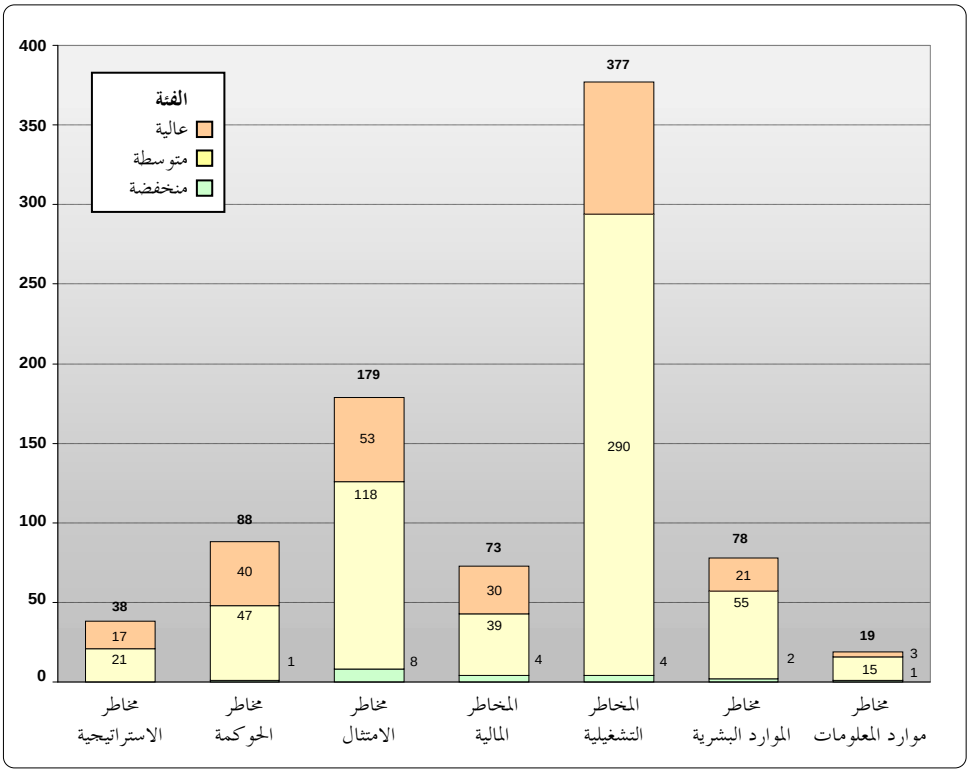

ملاحظة: بلغ مجموع التوصيات ٨٥٢ توصية.

٢٢ - تصنف المسائل المتعلقة بالتحقيقات لدى استلامها في فئات المشتريات، أو الإدارة، أو المخزون/الأصول، أو الأفراد، أو المالية، أو الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٢٣ - وفي حين يمكن أن تقع في البعثات حالات سوء السلوك في جميع هذه الفئات، تتعلق تحقيقات المكتب المباشرة في معظم الأحوال بفئات المشتريات والمالية والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتحال المسائل البسيطة المتعلقة بالإدارة والمخزون/الأصول والأفراد إلى مكتب معني أكثر بهذه الأمور قصد البت فيها، ما لم يشر إلى آثار مالية أو تشغيلية خطيرة. وتظل مسائل المخالفات المتعلقة بالمشتريات تحظى بالأولوية نظرا إلى المخاطر المالية المحتملة والآثار الناجمة عنها فيما يخص سلامة الهياكل التنظيمية. ويعالج المكتب على سبيل الأولوية قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين الخاصة بالاغتصاب أو التي تمس القاصرين.

الشكل الرابع

استلام طلبات التحقيق الخاصة ببعثات حفظ السلام بحسب الفئات، من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

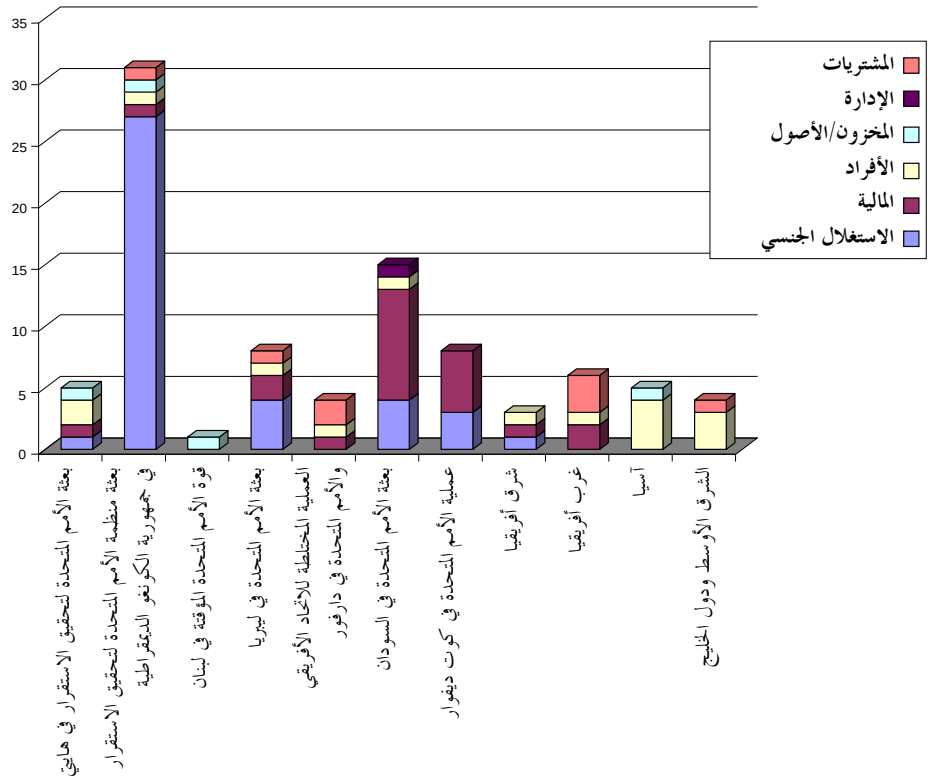

باء – نتائج الرقابة بحسب الإدارات/البعثات

المسائل الشاملة لعدة جوانب: السلامة والأمن

٢٤ – أجرى المكتب مراجعات للسلامة والأمن في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (AP2010/636/01 و AP2010/636/03)، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (AP2010/683/01)، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (AP2009/630/06)، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (AP2009/672/03)، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (AP2010/640/04). ولم تكن العمليات متقيدة بالمعايير الأمنية الأساسية والضرورية لتيسير الإجلاء بكفاءة في حالات الطوارئ. وتحديدا، لم تكن قوائم الموظفين مستكملة؛ ولم يكن نظام المراقبين قيد التنفيذ؛ ولم تكن البعثات تقوم بعمليات كاملة للتحقق باستعمال اللاسلكي. وتقوم البعثات حاليا بالتصدي لمواطن الضعف هذه.

المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب: أنشطة المراجعة الداخلية

الشكل الخامس

توصيات مراجعي الحسابات المقدمة إلى المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بحسب فئات المخاطر

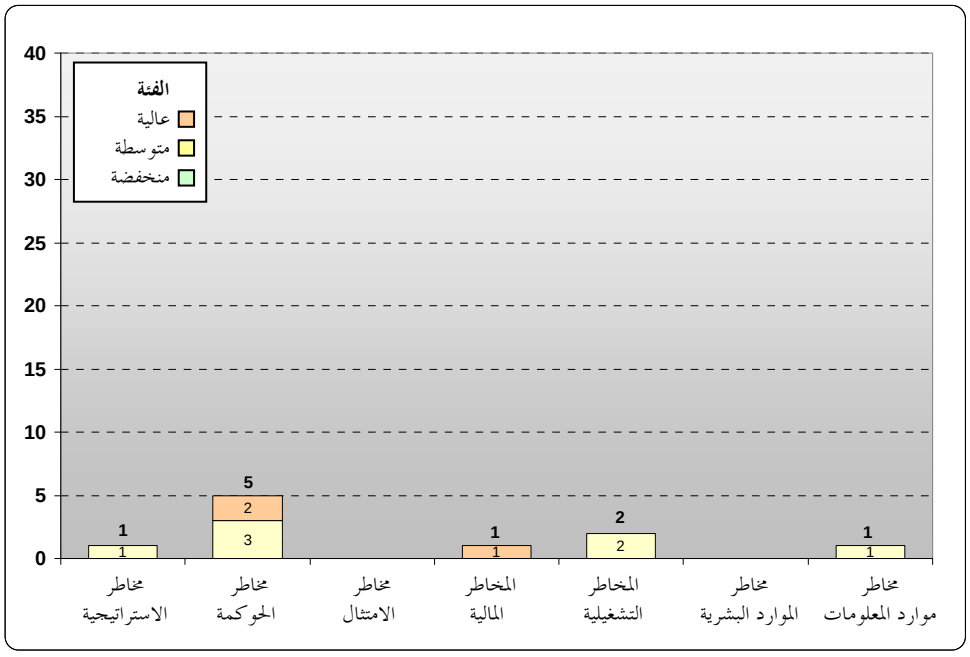

٢٥ - أصدر المكتب في عام ٢٠١٠ تقرير مراجعة واحدا إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب يتضمن ١٠ توصيات:

- المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (AP2010/570/01)

إدارة الدعم الميداني: أنشطة المراجعة الداخلية

الشكل السادس

توصيات مراجعي الحسابات المقدمة إلى إدارة الدعم الميداني الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بحسب فئات المخاطر

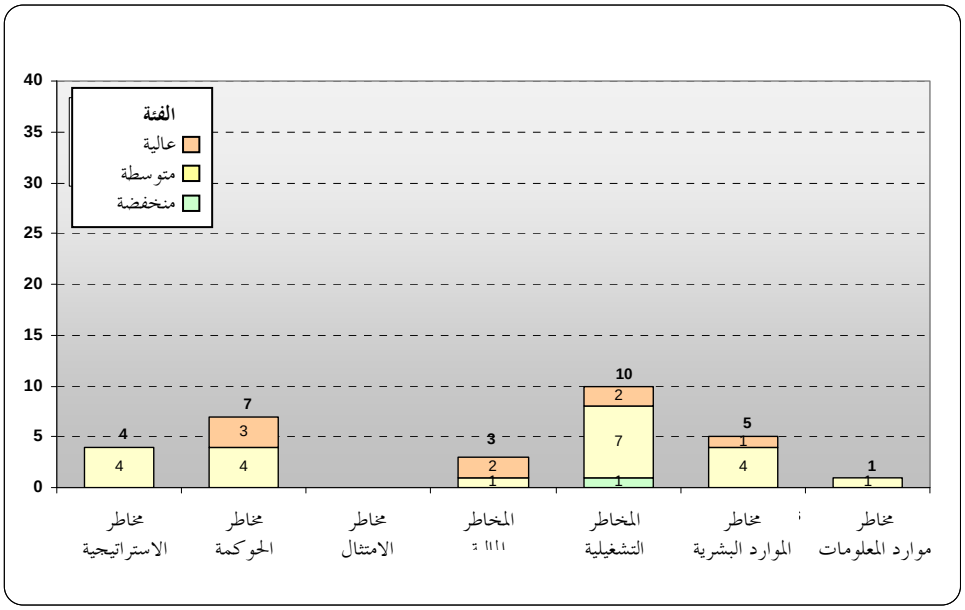

٢٦ - أصدر المكتب في عام ٢٠١٠ ثلاثة تقارير مراجعة إلى إدارة الدعم الميداني تتضمن ٣٠ توصية:

- التدابير الخاصة المأذون بها فيما يتعلق بمواجهة الأزمة في هايتي (AP2010/510/01)
- الخدمات المقدمة من المركز الدولي للحساب الإلكتروني التابع للأمم المتحدة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة - إدارة الدعم الميداني (AT2009/800/03)
- قسم الهندسة في إدارة الدعم الميداني (AP2009/615/04)

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

المخاطر التشغيلية

٢٧ - التدابير الخاصة المأذون بها فيما يتعلق بمواجهة الأزمة في هايتي (AP2010/510/01) - تم على العموم الإذن بالتدابير الخاصة وتنفيذها في الموعد المحدد مع توخي ضوابط مناسبة وفعالة للتخفيف من المخاطر المتصلة بتنفيذها. غير أن المنظمة سددت تكاليف خدمات متصلة بإيواء الموظفين في سفينة لنقل الركاب، منها ٠٠٠ ٦٠٠ دولار مخصصة لتكاليف الوقود، لم تقدم بالكامل أو توقف تقديمها خلال فترة العقد. ولكن نظرا إلى طابع العقد الذي كان قد أبرم وفقا لمعدلات شاملة لجميع الخدمات، لم يكن لدى الأمم المتحدة مع الأسف أي سند قانوني لاسترداد المبالغ. وأوضحت إدارة الدعم الميداني أن استئجار السفينة شكل إجراء استثنائيا وأنه ليس ثمة إلا تجربة سابقة محدودة في هذا الشأن لدى الإدارة، وصرحت بأنها سجلت القضايا التي مثلت أمامها باعتبارها دروسا تطبق في أية حالات في المستقبل تنطوي على احتياجات مماثلة.

مخاطر موارد المعلومات

٢٨ - الخدمات المقدمة من قبل المركز الدولي للحساب الإلكتروني التابع للأمم المتحدة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة - إدارة الدعم الميداني (*AT2009/800/03*) - لم يحدد اتفاق تقديم الخدمات المبرم بين المركز الدولي للحساب الإلكتروني التابع للأمم المتحدة وإدارة الدعم الميداني المؤشرات اللازمة لقياس ورصد أداء المركز بفعالية. وفضلا عن ذلك، كانت ثمة تباينات في تقارير المركز الموثقة لمستوى الخدمات المقدمة إلى الإدارة في المقر وفي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا؛ وأدرجت تكاليف الخدمات بالاستناد إلى معدلات مختلفة مما حد من قدرة الإدارة على مقارنة التكاليف بالخدمات المقدمة. ووافقت الإدارة على توصية المكتب بهذا الشأن، وصرحت أن المسألة ستناقش في الاجتماع مع الفريق الاستشاري الإداري التابع للمركز قصد إدراجها في جدول أعمال اللجنة الإدارية لاجتماع خريف عام ٢٠١٠.

إدارة الشؤون السياسية: أنشطة المراجعة الداخلية

الشكل السابع

توصيات مراجعي الحسابات المقدمة إلى إدارة الشؤون السياسية الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بحسب فئات المخاطر

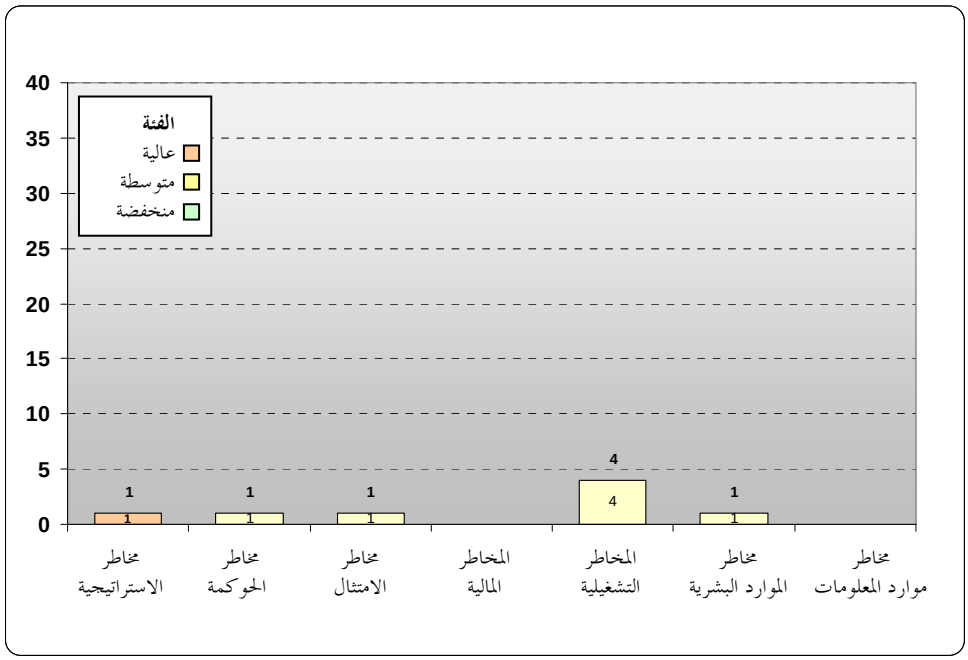

٢٩ - أصدر المكتب في عام ٢٠١٠ تقرير مراجعة واحدا إلى إدارة الشؤون السياسية يتضمن ٨ توصيات:

- شعبة شؤون مجلس الأمن في إدارة الشؤون السياسية (AP2010/560/01)

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

المخاطر التشغيلية

٣٠ - شعبة شؤون مجلس الأمن في إدارة الشؤون السياسية (*AP2010/560/01*) - كانت الضوابط الداخلية على العموم سارية ويعمل بها فعلا. وعبر ممثلو مجلس الأمن أيضا عن الارتياح لمستوى الدعم المقدم إلى المجلس. غير أن الوثائق المتعلقة بممارسات المجلس لم تكن متاحة دائما على نحو شامل ومنظم؛ ولم توضع مبادئ توجيهية لاستقدام وإدارة أفرقة الخبراء، مما زاد من احتمال كون الإعفاءات والاستثناءات توحي بتوقعات استفادة من

الوظائف؛ و لم تمسك سجلات لإجراء تقييمات مقارنة بين المرشحين المدرجين في قوائم التصفية الخاصة بأفرقة الخبراء، مما أثر على شفافية عملية الانتقاء. وقد باشرت الإدارة إجراءات لمعالجة هذه المسائل.

إدارة عمليات حفظ السلام: أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل الثامن

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة إلى إدارة عمليات حفظ السلام خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مصنفة بحسب فئة المخاطر

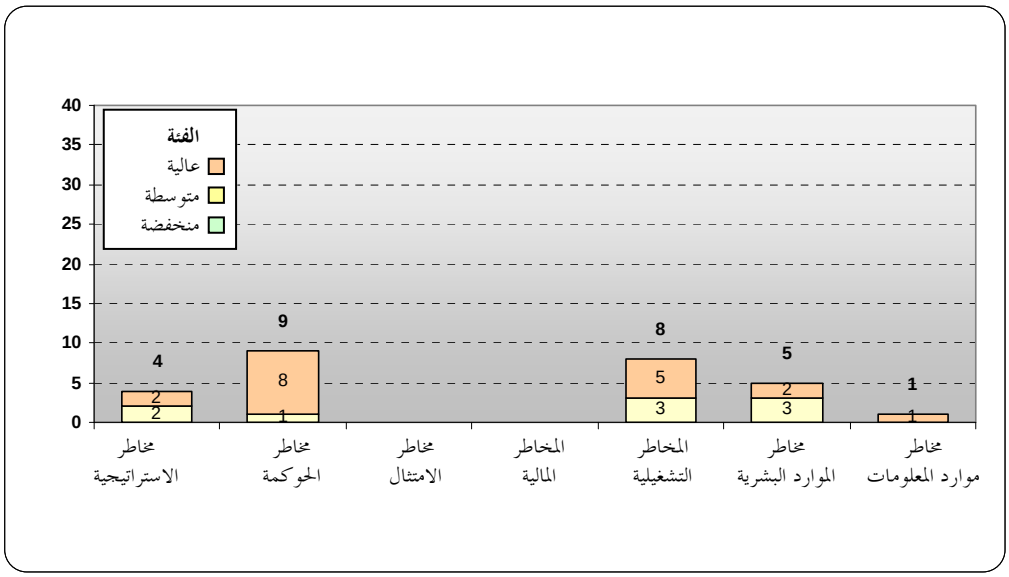

٣١ - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٠ اثنان من تقارير مراجعة الحسابات إلى إدارة عمليات حفظ السلام يتضمنان ٢٧ توصية:

- الأفرقة العملياتية المتكاملة (AP2009/600/03)
- مكتب الشؤون العسكرية (AP2010/600/02)

وقد اشتملت النتائج الرئيسية على ما يلي:

مخاطر الحوكمة

٣٢ - الأفرقة العملياتية المتكاملة *(AP2009/600/03)* - أدت الأفرقة العملياتية المتكاملة دورا إيجابيا في دعم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من خلال التوجيه والمساعدة المتكاملين فيما يخص تنفيذ ولايتيهما. ولكن،كان هناك عدم كفاية في الاتصالات وتبادل المعلومات بين الأفرقة العملياتية المتكاملة ووحداتها المتخصصة المعنية. ويمكن تحسين فعالية هذه الأفرقة إذا مارست إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني المرونة في نشر الموظفين خلال فترات انخفاض النشاط في البعثات، وقامتا بتعزيز الروابط بين الأفرقة العملياتية المتكاملة ووحداتها المتخصصة المعنية لضمان الحفاظ على المستوى المطلوب من الخبرة. وأقرت إدارة الدعم الميداني بالحاجة إلى ضمان نشر الموارد بطريقة أكثر كفاءة وقائمة على أساس الاحتياجات.

٣٣ - مكتب الشؤون العسكرية *(AP2010/600/02)* - كانت الضوابط الداخلية، في العموم، موضوعة موضع التنفيذ كما كانت البعثات الميدانية راضية، عموما، بالدعم الذي تحصل عليه من مكتب الشؤون العسكرية وبعلاقة العمل التي تربطها معه. ولكن نظرا للتناوب المتواتر للموظفين العسكريين، كان هناك نقص في المعرفة المؤسسية والاستمرارية في إدارة المكتب، مما أثر على فعالية عملياته. وبرغم أنه كان من السابق لأوانه تقييم فوائد تعزيز المكتب كجزء من إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، إلا أنه كانت هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على الحفاظ على المعرفة المؤسسية، والتأسيس لاستمرارية الإدارة. وفي استجابة لملاحظات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عيَّن المكتب موظفا لإدارة المعرفة كُلِّف بمسؤولية واحدة تتمثل في جمع الوثائق الرئيسية الصادرة على مدى السنوات الماضية عن إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني/إدارة شؤون السلامة والأمن المتعلقة بالعناصر العسكرية للتحقق من أهميتها. علاوة على ذلك، يجرى استعراض تقارير نهاية المهمة المقدمة من كبار الضباط العسكريين بعناية، ويُرْصَد تنفيذ التوصيات التي يوافق عليها وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام. ويجري تقاسم التوصيات العامة التي يدلي بها كبار الضباط العسكريين مع جميع بعثات حفظ السلام.

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

(أ) أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل التاسع

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مصنفة بحسب فئة المخاطر

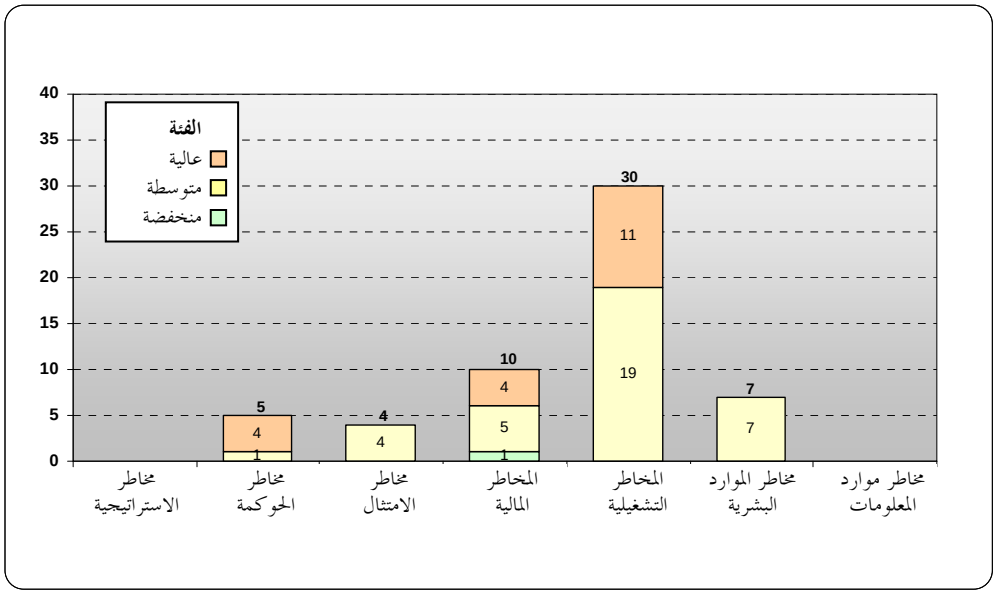

٣٤ - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٠ سبعة تقارير مراجعة إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تتضمن ٥٦ توصية:

- إدارة الوقود *(AP2009/636/02)*
- إدارة عقود اللوجستيات المتعددة الوظائف *(AP2009/636/05)*
- السلامة والأمن *(AP2010/636/01)*
- العمليات الجوية والسلامة التشغيلية *(AP2010/636/03)*
- المعدات المملوكة للوحدات *(AP2010/636/06)*
- أوامر الشراء المعلقة *(AP2010/636/07)*
- التخطيط لتصفية البعثة *(AP2010/636/08)*

وقد اشتملت النتائج الرئيسية على ما يلي:

مخاطر الحوكمة

٣٥ - المعدات المملوكة للوحدات (*AP2010/636/06*) - لم تقم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بتنفيذ رقابة كافية على المعدات المملوكة للوحدات. وعلى وجه الخصوص، أُنشئ مجلس الاستعراض الإداري للمعدات المملوكة للوحدات/لمذكرات التفاهم، وهو المجلس المسؤول عن مراقبة عمليات المعدات المملوكة للوحدات، في وقت متأخر - أي بعد ١٥ شهرا من بدء البعثة. علاوة على ذلك، فإنه في وقت مراجعة الحسابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أوضحت البعثة أن المجلس لم ينعقد حتى ذلك الحين بسبب عدم التيقن من ولاية البعثة وبسبب الصعوبة في تحديد القضايا البالغة الأهمية التي ينبغي توجيه نظر المجلس إليها. وأدى انعدام الرقابة من قبل المجلس إلى ظهور قضايا مثل حدوث نقص أو فائض أو عطل في المعدات، وهي قضايا لم تُعالج في الوقت المناسب. وأقرت إدارة البعثة بضرورة عقد المجلس، لكنها أوضحت بأنه نظرا للتصفية الوشيكة للبعثة، فإن مدير دعم البعثات سيعالج جميع القضايا المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات بدلا عن المجلس.

المخاطر المالية

٣٦ - العمليات الجوية والسلامة التشغيلية (*AP2010/636/03*) - قامت البعثة، في المتوسط، بتشغيل ١٠٠ رحلة جوية خاصة شهريا إلى وجهات تتوفر لها رحلات منتظمة، مما أدى إلى حدوث زيادة في التكاليف كان من الممكن تفاديها لو أن التخطيط كان أفضل. وجرى ترتيب الرحلات الخاصة بصفة أساسية للإدارة العليا. وقد أقرت البعثة بأنه، على الرغم من أنه كان من الممكن تجنب إجراء بعض الرحلات الجوية الخاصة، إلا أن تلك الرحلات تقتصر على احتياجات تشغيلية لا تفي بها الرحلات الجوية المنتظمة.

المخاطر التشغيلية

٣٧ - إدارة عقود اللوجستيات المتعددة الوظائف (*AP2009/636/05*) - لم تمتثل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، كما لم يمتثل المقاول، بالأحكام الرئيسية للعقد. وعلى وجه الخصوص، كانت إجراءات مراجعة أوامر المهام، والموافقة عليها، غير كافية بسبب الافتقار للقدرات وللخبرة التقنية ولإدارة العقود. وأدى ذلك إلى حدوث حالات تأخير كبيرة في إنجاز ٢٠ من أوامر المهام، تبلغ قيمتها الإجمالية ٦٢ مليون دولار، وتتعلق ببناء معسكرات، ومكاتب ميدانية ومراكز للشرطة، وأدى ذلك إلى تأخر تحريك المعدات وتنفيذ ولاية البعثة.

٣٨ - التخطيط لتصفية البعثة (*AP2010/636/08*) - كانت الترتيبات الخاصة بالحماية السليمة للمنشآت وغيرها من الأصول غير كافية، ولا سيما في المواقع التي كان المقرر إخلاؤها من قبل القوات العسكرية. وقد توقعت البعثة أن تتولى إدارة شؤون السلامة والأمن المسؤولية عن أمن المعدات المملوكة للوحدات، على الرغم من أن ذلك لا يقع ضمن نطاق ولاية الإدارة. وأقرت البعثة بالحاجة إلى تحسين الترتيبات في هذا الصدد، واتخذت إجراءات فورية لمعالجة الشواغل الأمنية.

(ب) أنشطة التحقيق

٣٩ - خلال عام ٢٠١٠، كان لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية قضيتين لم يبت فيهما تتعلقان ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وأحال قضية واحدة جديدة إلى التحقيق.

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

(أ) أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل العاشر

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مصنفة بحسب فئة المخاطر

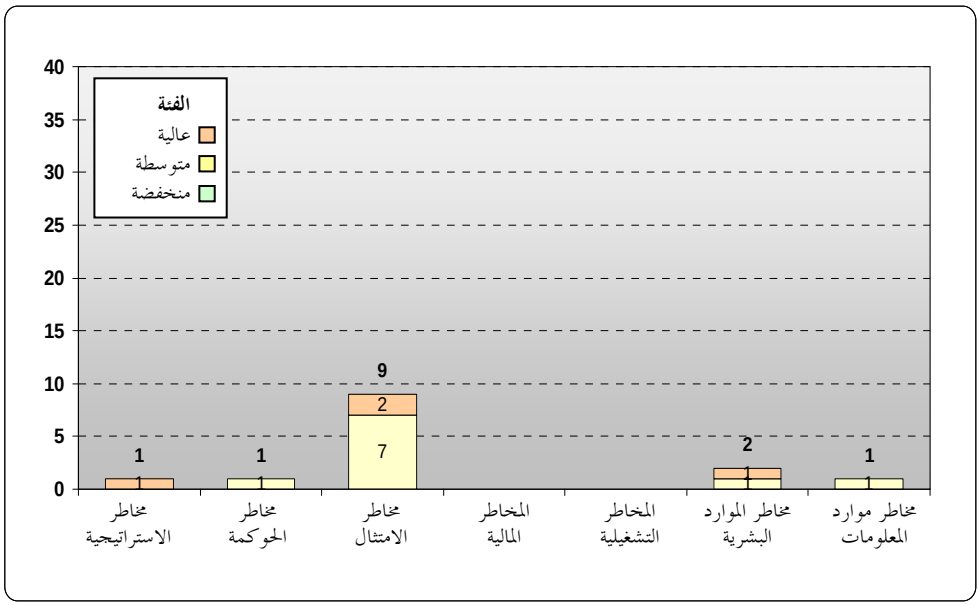

٤٠ - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٠ تقريرا واحدا من تقارير مراجعة الحسابات إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية يتضمن ١٤ توصية:

- بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية *(AP2010/600/01)*

(ب) أنشطة التحقيق

٤١ - خلال عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثلاثة من تقارير التحقيق المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية:

- الغش في المشتريات من جانب أحد الموظفين (*0173/10* و *0210/09*)
- السلوك غير السليم من جانب أحد الموظفين (*0174/10*)

وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا تقريرا ختاميا واحدا (0311/10)، وأحال ثلاثة قضايا جديدة إلى التحقيق. واشتملت نتائج التحقيق على ما يلي:

المشتريات

٤٢ - (قضية شعبة التحقيقات رقم *0120/09*) - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقا في تقرير عن عملية احتيال وفساد في المشتريات تورط فيها أحد موظفي القسم الهندسي. فقد أدت عمليات شراء سلع غير مصرح بها إلى تسهيل المدفوعات باستخدام فواتير مزورة. وبرغم عدم وجود أي دليل على خسارة مالية، إلا أنه كانت هناك مخالفات في تنفيذ عقود الخدمة. وأوصى المكتب بأن تقوم إدارة الدعم الميداني باتخاذ الإجراءات المناسبة ضد ثلاثة موظفين، وحدد أوجه القصور في النظام التي تتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية. وما زالت القضية قيد التسوية في انتظار نتائج العملية التأديبية الداخلية.

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

(أ) **أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات**

الشكل الحادي عشر

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مصنفة بحسب فئة المخاطر

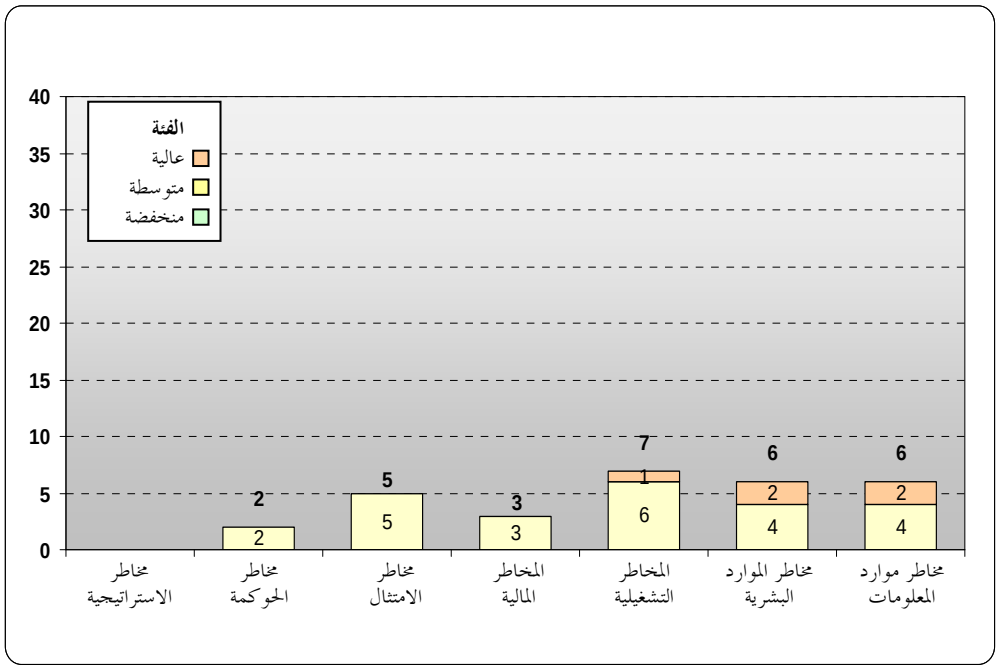

٤٣ - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٠ خمسة تقارير مراجعة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تتضمن ٢٩ توصية:

- عملية تقديم طلبات التوريد *(AP2009/683/07)*
- المشاريع الهندسية المتعلقة بإدارة الحدود *(AP2009/683/04)*
- سلامة وأمن الموظفين *(AP2010/683/01)*
- تنفيذ التدابير الخاصة المصرح بها كاستجابة للأزمة في هايتي *(AP2010/683/06)*
- حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة أمنها *(AT2009/683/01)*

٤٤ - وصدرت تقارير مراجعة الحسابات التي أنجزت قبل ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مشفوعة بتوصيات بشأن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية التي لا تزال مهمة في مرحلة ما بعد الزلزال. ونظرا للأولويات الجديدة، قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتحديث تقييمه للمخاطر لإعادة تركيز أنشطة مراجعة الحسابات على المجالات الناشئة ذات الخطورة العالية، بما في ذلك ضمان الامتثال للأحكام الرئيسية لأنظمة وقواعد الأمم المتحدة والتدابير الاستثنائية التي صدر الإذن بها خلال ذروة حالة الطوارئ.

(ب) أنشطة التحقيق

٤٥ - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، خلال عام ٢٠١٠، سبعة تقارير تحقيق تتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي:

- استغلال وانتهاك جنسيان ارتكبهما أحد أفراد شرطة الأمم المتحدة (١٠/٠١٧٧)
- جريمة قتل ادعي بأنها ارتكبت من جانب أحد الموظفين (١٠/٠٢٥٥)
- استقدام غير نظامي من جانب أحد الموظفين (٠٨/٠٣٦١)
- عدم قيام موظف بالإبلاغ عن سوء سلوك (٠٩/٠٤٥٧)
- إساءة استعمال موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب أحد الموظفين (٠٩/٠٤٦٠ و ٠٩/٠٤٦٤ و ٠٩/٠٤٦٥)

وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا ١٤ تقريرا اختتام تحقيقات (٠٩/٠٠٧٤ و ٠٦/٠١٥٤ و ٠٩/٠١٨٥ و ٠٥/٠٤٤٨ و ٠٥/٠٤٥٣ و ٠٥/٠٤٥٤ و ٠٩/٠٤٦٢ و ٠٦/٠٤٦٣ و ٠٩/٠٤٦٣ و ٠٩/٠٥١٣ و ٠٩/٠٥٣٧ و ٠٩/٠٦٠٢ و ٠٧/٠٦٧٥، الجزء ألف والجزء باء). وكان معروضا أمامه ٦ قضايا معلقة، وأحال خمس قضايا جديدة إلى التحقيق. واشتملت نتائج التحقيق، التي كانت في معظمها تخص الاستغلال والانتهاك الجنسيين بالإضافة إلى إساءة استعمال موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمم المتحدة، على ما يلي:

الموظفون

٤٦ - (قضية إدارة التحقيق رقم ٠٩/٠٤٦٠) - أثبت مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأدلة تقارير تفيد إساءة أحد الموظفين استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمم المتحدة وبيانات الأمم المتحدة عن طريق استقبال وتوزيع المواد الإباحية التي يُستَغَل فيها الأطفال. ولم يتم حل هذه المسألة بعد في انتظار نتائج عملية تأديبية داخلية.

الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٤٧ - (قضية إدارة التحقيق رقم ٠٩/٣٥٢)[٤] - شارك مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وفقا للمشروع المنقح لمذكرة التفاهم النموذجية (المرفق للوثيقة A/61/19 (Part III))، في تحقيق يقوم به أحد البلدان المساهمة بقوات في ما أُبلغ عنه من استغلال جنسي وإساءة معاملة للنساء المحليات من قبل الأفراد العسكريين التابعين للوحدات. وقام البلد المساهم بقوات بتعيين أحد الضباط العسكريين بإحدى الوحدات المنشورة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لقيادة التحقيق؛ ولكن بما أن منهجية التحقيق لا تفي بالمعايير التي يطلبها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (على سبيل المثال، يُتَوقَّع من الشهود التوقيع على سجلات مقابلة شخصية فارغة قبل إجراء المقابلة الشخصية معهم)، انسحب محققو المكتب من التحقيق. وعلى الرغم من ذلك، خلُص المكتب إلى أن أحد كبار ضباط الوحدات سَهَّل توظيف إحدى النساء المحليات في عمل مؤقت، وقام بترتيبات لإمداد الكهرباء بطريقة غير مشروعة إلى مسكن امرأة أخرى، في مقابل مكافآت جنسية؛ وأن ثلاثة من حفظة السلام التابعين للوحدات انخرطوا في نشاط جنسي مع نساء محليات، وأدى ذلك النشاط إلى ولادة أطفال. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أبلغت إدارة الدعم الميداني البلد المعني المساهم بقوات بالنتائج التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاتخاذ الإجراء المناسب. ولم يتم استلام رد في هذا الصدد حتى الآن.

(ج) أنشطة التقييم

٤٨ - خلال عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا تقييمياً واحداً بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي:

- التقييم البرنامجي لأداء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والنتائج التي حققتها (*IED-10-005*)

وقد اشتملت النتائج الرئيسية على ما يلي:

٤٩ - (التقرير *IED-10-005*) - نظراً لتغير الظروف بسبب الزلزال الذي حدث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قُدِّم تقرير التقييم البرنامجي لأداء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والنتائج التي حققتها البعثة إلى إدارة عمليات حفظ السلام للنظر فيه. وهناك أدلة تشير إلى أن عدم وجود استراتيجية شاملة، تضم القطاع بكامله، لإصلاح وتعزيز مؤسسات

(٤) أغفلت مناقشة هذا التقرير، الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في الوثيقة A/64/326 (Part II).

سيادة القانون، ساهم في تفاوت درجات الإصلاح في قطاعات الشرطة، والعدالة، والسجون. كما أن عدم وجود مناقشات موضوعية، وعدم وضع جدول أعمال مشترك، وعدم إجراء تنسيق برنامجي أمور أعاقت التفاعلات والعمل مع حكومة هايتي والمانحين الدوليين، على الرغم من تشديد مجلس الأمن المتكرر على ضرورة بذل جهود منسقة في هذه المجالات. وأوصى المكتب بأن تعزز إدارة عمليات حفظ السلام من قدرتها على توفير التوجيه للبعثات الميدانية، ويشمل ذلك وضع استراتيجية شاملة لهذه الإصلاحات.

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(أ) **أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات**

الشكل الثاني عشر

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مصنفة بحسب فئة المخاطر

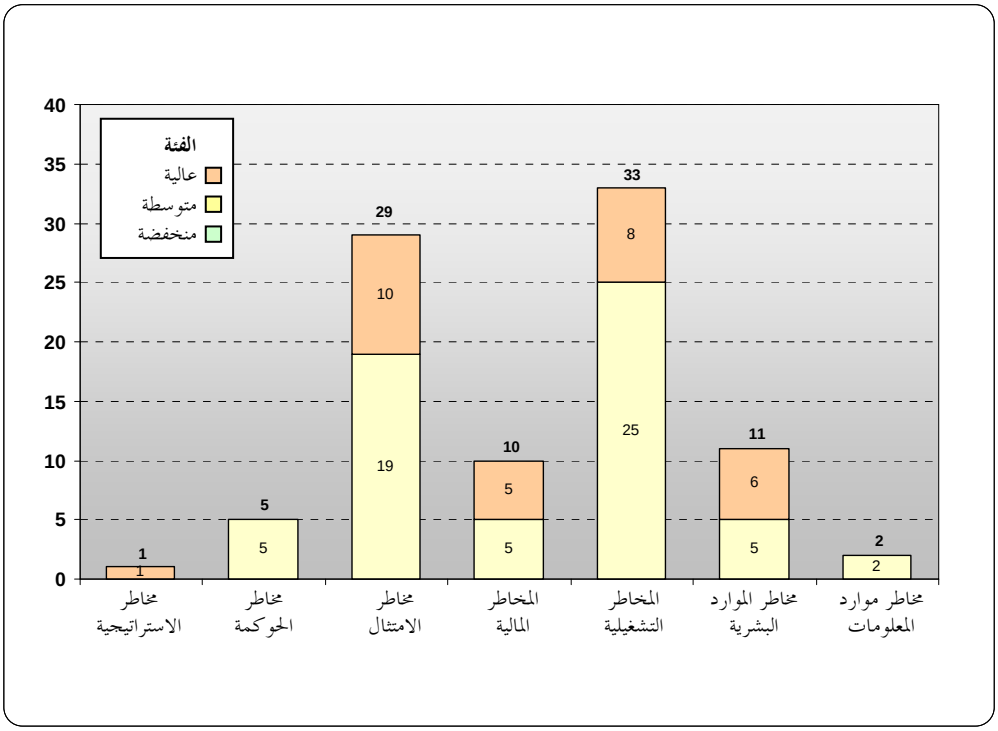

٥٠ - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٠ ثمانية تقارير مراجعة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتضمن ٩١ توصية:

- إدارة الوقود *(AP2009/620/03)*
- تعيين موظفين وطنيين *(AP2009/620/04)*
- إدارة الشواغر *(AP2009/620/06)*
- العمال المياومين المؤقتين *(AP2009/620/08)*
- إدارة المشتريات *(AP2009/620/13)*
- عمليات مراقبة الحركة *(AP2010/620/01)*
- إدارة العقود *(AP2010/620/03)*
- سلامة الطيران *(AP2010/620/04)*

وقد اشتملت النتائج الرئيسية على ما يلي:

مخاطر الامتثال

٥١ - سلامة الطيران (*AP2010/620/04*) - لم ينعقد مجلس سلامة الطيران لمدة عامين، مما عرّض البعثة إلى زيادة في مخاطر أمن الطيران. وعليه، لم تتم معالجة العديد من قضايا السلامة الحرجة في الوقت المناسب، بما في ذلك الكفاءة المنخفضة لمراقبي الحركة الجوية، ونقص المعدات في أبراج مراقبة الحركة الجوية، وعدم توفير الصيانة الكافية للمطارات، وعدم معايرة المعدات المساعدة على الملاحة الجوية. وقد بدأ المجلس الآن في عقد اجتماعات منتظمة، وتسعى البعثة للحصول على متعهد مناسب لمعايرة المعدات المُساعِدة على الملاحة الجوية. وأوضحت إدارة الدعم الميداني أنه ليست لدى البعثة القدرة على تعزيز كفاءة مراقبي الحركة الجوية بسبب قيود الولاية وقيود الميزانية، وأن من مسؤولية الحكومة المضيفة الاحتفاظ بالمعدات في أبراج مراقبة الحركة الجوية. ورغم ذلك، فقد كانت البعثة على اتصال مع الحكومة المضيفة بشأن هذه المسائل، وقدمت التدريب الأساسي لبعض المراقبين الجويين، ودعمت أبراج مراقبة الحركة الجوية المحلية، حيثما كان ممكنا، بالمعدات اللازمة، مثل أجهزة اللاسلكي وأجهزة القياس، كما قامت بصيانة المطارات التي تعمل بها الطائرات التابعة للبعثة.

المخاطر المالية

٥٢ - عمليات مراقبة الحركة (*AP2010/620/01*) - نظرا لعدم وجود ضوابط مالية سليمة، تكبدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفقات تبلغ حوالي ٠٠٠ ١٦٠ دولار في الأسبوع خلال ثمانية أشهر (أي ٥,١٢ مليون دولار)، لتشغيل طائرة بين كينشاسا وعنتيي أربع مرات في الأسبوع بما يقل عن ٨ في المائة من طاقتها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت البعثة أساسا على الطائرة لنقل البضائع من عنتيي إلى مواقع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين كان من الممكن استخدام الطرق البرية لنقل تلك البضائع بتكاليف أقل من ذلك. واعترفت البعثة بالحاجة لتحسين الكفاءة، وأوقفت الرحلات الأسبوعية الأربع اعتبارا من ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ووافقت البعثة أيضا على استخدام النقل البري على نحو متزايد لنقل البضائع في الحالات التي تسمح فيها ظروف الطريق والحالة الأمنية بذلك.

مخاطر التشغيل

٥٣ - إدارة المشتريات (*AP2009/620/13*) - نصحت لجنة العقود المحلية التابعة للبعثة قسم المشتريات ومقدمي طلبات التوريد، في حالتين، بتقسيم إجراءات الشراء، مما جعلها تتجاوز لجنة المقر للعقود بشكل فعال. وذكرت البعثة بأنها لم تتجاوز لجنة المقر للعقود بشكل متعمد وأن وقائع لجنة العقود المحلية لم تعكس الظروف المتعلقة بمشورتها بشكل دقيق.

مخاطر الموارد البشرية

٥٤ - إدارة الشواغر في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (*AP2009/620/06*) - ظلت أكثر من ١٩٠ وظيفة (أي ١٥ في المائة من الوظائف المأذون بها) للموظفين الدوليين شاغرة لأكثر من عامين، منها ١٠٥ وظائف (أو ٨ في المائة) تُعتبر ''وظائف بالغة الأهمية''. وقد نتج شغور الوظائف عن عدم التنسيق الفعال والمناسب التوقيت بين مديري البرامج وقسم الموارد البشرية، وكذلك عن صعوبة اجتذاب مرشحين مؤهلين. وقد أثرت التأخيرات في ملء الشواغر سلبا على تنفيذ برامج البعثة. وذكرت البعثة بأنه اتُخِذتْ إجراءات لتقليص عدد الوظائف الشاغرة على مدى عامين إلى ٣٤ وظيفة اعتبارا من ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتجري حاليا إجراءات التعيين في ٢٩ وظيفة من بين تلك الوظائف البالغ عددها ٣٤ وظيفة.

٥٥ - العمال المياومون المؤقتون (*AP2009/620/08*) - خلافا لقوانين العمل المحلية، قامت البعثة بتوظيف حوالي ٠٠٠ ٣ عامل مياوم مؤقت بدون عقود عمل رسمية لفترات متواصلة تتراوح بين سنتين إلى عشر سنوات. ويتكون أولئك العمال بصفة أساسية من سباكين

ونجارين وكهربائيين وميكانيكيين وعمال نظافة. ويزيد عدم احترام قوانين العمل المحلية من مخاطر المطالبات والمنازعات بين الأمم المتحدة والحكومة المضيفة. وذكرت البعثة بأنها كانت قد طلبت المشورة في هذا الصدد من مستشارها القانوني الأقدم، وأُبْلغت بأن كلاً من مكتب إدارة الموارد البشرية وإدارة الدعم الميداني لم يضعا ترتيبات تعاقدية مناسبة لعمال المياومة المؤقتين. وبالتالي، فإن البعثة رأت بأنه ليس من الضروري إبرام عقود رسمية مع مثل هؤلاء العمال. وأفادت البعثة بأنها بصدد إيقاف خدمات عمال المياومة المؤقتين والقيام بإجراءات شراء بغرض الاستعانة بمصادر خارجية لتقوم بخدماتهم. وقد تم تحويل حوالي ٢ ٩٤١ من عمال المياومة المؤقتين إلى متعاقدين أفراد بعقود مدتها من ثلاثة أشهر إلى أربعة أشهر، وبعد ذلك سيتم إنهاء خدمتهم في المنظمة. وستنتهي هذه العقود في بداية شباط/فبراير ٢٠١١، بينما ستنتهي بقية العقود بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١١.

(ب) أنشطة التحقيق

٥٦ - خلال عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية سبعة تقارير تحقيق وسبعة تقارير وحدات تتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

- الاحتيال في استخدام الوقود (١٠/٠١٤٩)
- الاستغلال والانتهاك الجنسيان من جانب أحد أفراد شرطة الأمم المتحدة (١٠/٠٢٩١)
- أعمال فساد واحتيال من جانب أحد موظفي البعثة (٠٨/٠٣٣١)
- إساءة استعمال السلطة وسوء استخدام النفوذ من جانب أحد الموظفين (٠٩/٠٣٤٧)
- الاستغلال والانتهاك الجنسيان من جانب أحد أفراد شرطة الأمم المتحدة (٠٩/٠٤٦٨، الجزء ألف)
- الاستغلال والانتهاك الجنسيان من جانب أحد أفراد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٠٩/٠٤٦٨، الجزء باء)
- الاستغلال والانتهاك الجنسيان من جانب أحد متطوعي الأمم المتحدة (٠٩/٠٤٩٧، الجزء باء)
- (سبعة) تقارير وحدات عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام (٠٩/٠٠٢٨ و ٠٩/٠٣٧١ و ٠٧/٠٤١٠ و ٠٩/٠٤١٠ و ٠٩/٠٤٧١ و ٠٨/٠٥٣٣ و ٠٩/٠٦٢٣)

وأصدر المكتب أيضا ٥ تقارير اختتام تحقيقات (٠٧/٠٢٢٦ و ٠٧/٠٤٠٥ و ٠٨/٠٤٢٧ و ٠٨/٠٥١١ و ٠٧/٠٥٨٦) وكان معروضا أمامه ٦٥ قضية معلقة، وأحال ٣١ قضية جديدة إلى التحقيق. واشتملت نتائج التحقيق على ما يلي:

المخزون/الأصول

٥٧ - (قضية شعبة التحقيقات رقم ١٠/٠١٤٩) - حقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقرير عن الغش في الوقود يشير إلى وجود تواطؤ بين موظفي أحد موردي الوقود للأمم المتحدة وأحد موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى تسجيل تسليم ٠٠٠ ٢٠ لتر من الوقود احتيالا. وبسبب انكشاف الأمر في الوقت المناسب، لم يتم تسديد الفواتير المزورة التي تبلغ قيمتها ٦٢١ ٨٦ دولار. وينتظر الموظف نتائج العملية التأديبية الداخلية؛ وقد عززت إدارة الدعم الميداني من إجراءات تسليم الوقود؛ كما اتخذ المورد تدابير تأديبية ضد موظفيه.

الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٥٨ - (قضية شعبة التحقيقات رقم ٠٩/٠٤٧١) - حقق المكتب في تقارير عن الاعتداء الجنسي على القاصرين، وأثبت بالأدلة بأن ما لا يقل عن خمسة من حفظة السلام قد اعتدوا جنسيا على فتيات صغيرات، وفي ما لا يقل عن ثلاث حالات، أخذوا صورا لأنفسهم مع الضحايا، من بينها مجموعة من الصور الجنسية الفاضحة. وقدمت إدارة الدعم الميداني نتائج التحقيق إلى البلد المعني المساهم بقوات في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأفادت الأنباء بأن ثلاثة من حفظة السلام المعنيين أُدخلوا السجن (لمدة شهرين وسبعة أيام)، وتعرضوا لتخفيض رتبتهم العسكرية، ومُنعوا من العمل في المستقبل مع بعثات حفظ السلام؛ وأخلي سبيل واحد منهم، ولم تُحدد بعد استجابة الدولة المعنية المساهمة بقوات بالنسبة للفرد الخامس من أفراد قوات حفظ السلام.

٥٩ - (قضية شعبة التحقيقات رقم ٠٩/٠٤٦٨) - حقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ما أُبلغ عنه من استغلال جنسي لامرأة من السكان المحليين من قِبَل أحد ضباط شرطة الأمم المتحدة وأحد ضباط أمن الأمم المتحدة، وخلُص إلى أن الضابطين انخرطا في أفعال جنسية مع امرأة أثناء قيادتهما لمركبة تابعة للأمم المتحدة، مما لفت انتباه أشخاص محليين كما لفت انتباه السلطات القضائية الوطنية. وقدمت إدارة الدعم الميداني تقرير التحقيق الخاص بضابط الشرطة إلى البلد المعني المساهم بقوات الشرطة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، في حين أُحيل تقرير التحقيق بشأن ضابط الأمن إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للنظر فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة.

الإدارة

٦٠ - (قضية شعبة التحقيقات برقم ٠٩/٠٣٤٧) - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقا في سوء السلوك من جانب أحد موظفي البعثة الذي يعمل على سبيل الإعارة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد أثر الموظف بشكل غير سليم على كبار المسؤولين لتسهيل توظيف أحد مُعاليه. وعلى الرغم من أن المكتب أبلغ إدارة الدعم الميداني بالنتائج، إلا أن الموظف تقاعد دون عواقب.

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

(أ) **أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات**

الشكل الثالث عشر

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مصنفة بحسب فئة المخاطر

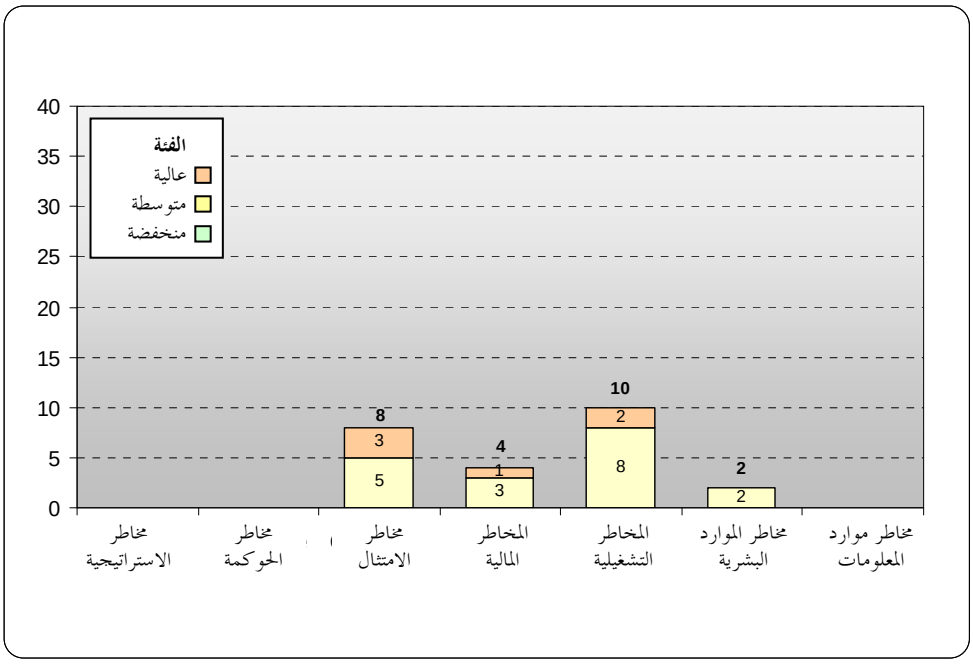

٦١ - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٠ أربعة تقارير مراجعة الحسابات إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تتضمن ٢٤ توصية:

- تعيين الموظفين الوطنيين *(AP2009/630/04)*
- التحقق من الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا في البعثة *(AP2009/630/06)*
- الإدارة المالية *(AP2010/630/05)*
- التصرف في الأصول *(AP2010/630/06)*

وقد اشتملت النتائج الرئيسية على ما يلي:

المخاطر المالية

٦٢ - التصرف في الأصول غير القابلة للاستهلاك *(AP2009/630/06)* - واجهت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مشاكل في التخلص من مركبات فائضة تبلغ قيمتها ٢٣٧ ٠٠٠ دولار عن طريق البيع التجاري نظرا لعدم وجود تصاريح دخول ووثائق تخليص جمركي تثبت استيراد تلك المركبات للاستخدام المقتصر على البعثة لوحدها. وكانت البعثة تعمل مع وزارة الشؤون الخارجية لحل المشكلة. وذكرت إدارة الدعم الميداني بأنه تم الإفراج عن ٤٨ من المركبات، البالغ مجموعها ٥٤ مركبة، إلى المشترين، وأنه تم تحديث نظام غاليليو لإدارة المخزون تبعا لذلك. وسيتم الإفراج عن المركبات الست المتبقية بمجرد أن يدلي المشترون بإيصالات الضريبة الجمركية ذات الصلة.

٦٣ - الإدارة المالية *(AP2010/630/05)* - قامت سلطة التصديق، وفقا لطلب البعثة وبموافقة المراقب المالي، بمنح جميع موظفي التصديق القدرة على التحقق من استلام أية سلعة أو خدمة، بغض النظر عن الكفاءة التقنية للموظف للقيام بذلك. فعلى سبيل المثال، يمكن لرئيس العمليات الجوية أن يصدّق على استلام معدات وخدمات استشارية تخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقصر سلطة التصديق على أبواب، أو أبواب فرعية، محددة من الميزانية يقدم ضمانات أكثر معقولية بتوفير العناية الواجبة في إدارة الموارد وفقا للقاعدة المالية ١٠٥-٥. وذكرت البعثة بأنه بسبب دورة الراحة والاستجمام الخاصة لأفغانستان، وحيث أن معظم الموارد البشرية تتمركز في الكويت، فإن موظفي التصديق لا يكونون متوفرين لكل حساب ولكل فئات/رموز مواد الإنفاق؛ ولكن واحداً فقط من موظفي التصديق الذين شملتهم مراجعة الحسابات قد تأثر تبعا لذلك. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن

تطلب البعثة من المراقب المالي أن يمنح سلطة التصديق على أساس كفاءات الموظف. وذكرت البعثة أيضا بأنها بصدد طلب موافقة المراقب المالي على إدراج موظفين إضافيين ضمن فريق موظفي التصديق التابع لها، وأن الموافقة على هذا الطلب ستسهل إدراج موظفي تصديق بُدَلاء من كل وحدة من وحدات المحاسبة الذاتية الرئيسية، بما يضمن وجود ضوابط على التصديق ضمن مجالات الخبرة التي يتمتع بها موظف التصديق.

(ب) أنشطة التحقيق

٦٤ - خلال عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا واحدا عن اختتام التحقيق (٠٩/٠٤٣٤)، وكان معروضا أمامه ثلاثة قضايا معلقة، وأحال قضيتين جديدتين إلى التحقيق تتعلقان بالبعثة.

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

(أ) أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل الرابع عشر

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بحسب فئة المخاطر

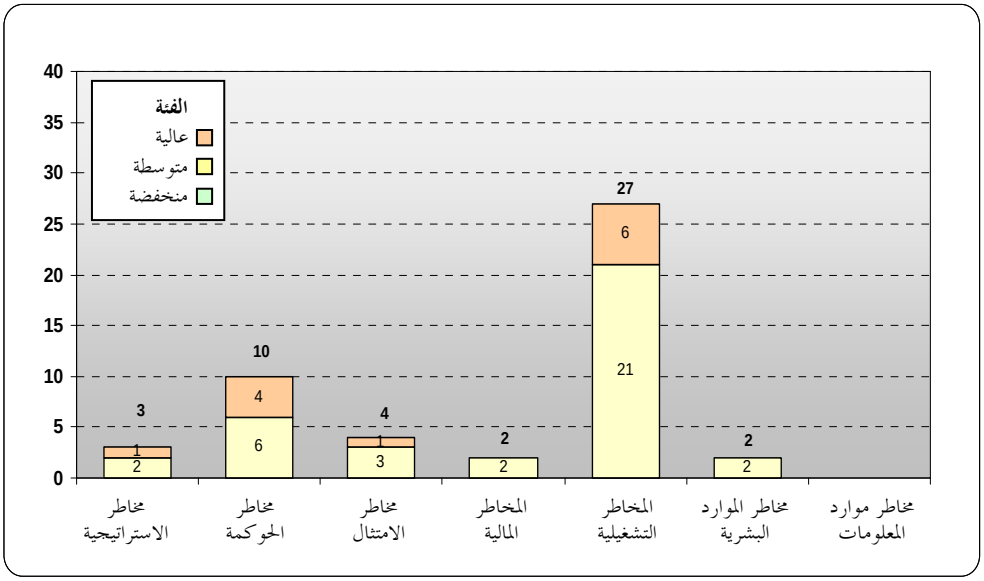

٦٥ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية خمسة تقارير رقابة موجهة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تتضمن ٤٨ توصية:

- برنامج الدعم الانتخابي (*AP2009/812/01*)
- إدارة خدمات السفر (*AP2009/812/06*)
- إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (*AP2009/812/07*)
- العمليات الجوية (*AP2010/812/01*)
- وحدة السلوك والانضباط (*AP2010/812/02*)

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

المخاطر الاستراتيجية

٦٦ - برنامج الدعم الانتخابي (*AP2009/812/01*) - لم يكن لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خطط عمل كاملة وحديثة لكفالة تنفيذ برنامج الدعم الانتخابي بفعالية وكفاءة. وأوضحت البعثة أنها لم تستطع أن تخطط لأنشطتها على نحو متيقن بسبب عدم إمكانية توقع الأحداث السياسية في العراق. وفي رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تتطلب هذه البيئة عملية تخطيط سديدة، تتيح الفرصة لإعادة تقييم الاحتياجات من الموارد، ولتقييم أداء مكتب المساعدة الانتخابية، ولتوضيح الإجراءات البديلة. وقد أعدت البعثة خطة عمل جديدة لعام ٢٠١١، ستوضع صيغتها النهائية وفقا للقرارات التي سيتخذها الأمين العام خلال الاجتماع القادم للجنة السياسات.

مخاطر الحوكمة

٦٧ - عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (*AP2009/812/07*) - لم تُنشئ البعثة الهياكل اللازمة لإدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك، على سبيل المثال، إنشاء لجنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، امتثالا لنشرة الأمين العام ST/SGB/2003/17. وتكفل هذه اللجنة التخطيط السليم لأنشطة البعثة في هذا المجال ورصد تلك الأنشطة. وكذلك، كان هناك معدل شغور نسبته ٢٠ في المائة (١٦ وظيفة من أصل ٨٠ وظيفة مأذون بها) بالنسبة لقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مما أثَّر على نوعية الخدمات المقدمة، ويمكن أن يُؤثر على أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوافرها من أجل دعم

عمليات البعثة. وقد أوضحت البعثة أنها واجهت صعوبات في عملية اجتذاب الموظفين، إلا أنها لم تشرع في عمليات التوظيف في الوقت المناسب حتى يمكن شغل الوظائف الرئيسية. وذكرت البعثة أنها ستنشئ لجنة تتولى الإشراف الاستراتيجي على أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مخاطر الموارد البشرية

٦٨ - برنامج الدعم الانتخابي (*AP2009/812/01*) - ثلاثة من أصل سبعة موظفين في مكتب البعثة للمساعدة الانتخابية لم تكن لديهم المؤهلات والخبرة المحددة في إعلانات الوظائف الشاغرة لكل منهم، مما يتعارض مع النظام الإداري للموظفين، وبالتالي يشكل خطرا على فعالية الدعم الذي تُقدمه البعثة إلى العملية الانتخابية. وأوضحت البعثة أن الموظفين كانوا قد أُجيزوا من الناحية التقنية بواسطة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بمساعدة من إدارة الدعم الميداني. وأضافت أنها لا تملك القدرة التقنية لتقييم أداء موظفي مكتب المساعدة الانتخابية. وأكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية من جديد أن البعثة مسؤولة عن إدارة موظفيها، بما في ذلك التوظيف وتقييم الأداء.

(ب) أنشطة التحقيق

٦٩ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقا واحدا فيما يتصل بالبعثة:

- إساءة استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل أحد الموظفين (٠٩/٠٥٦٤)

أصدر المكتب أيضا ثلاثة تقارير اختتام تحقيقات (٠٨/٠٠١١ و ٠٨/٠٤١٦ و ٠٩/٠٥٦٣) وأحال حالة واحدة جديدة إلى التحقيق.

العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(أ) أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل الخامس عشر

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بحسب فئة المخاطر

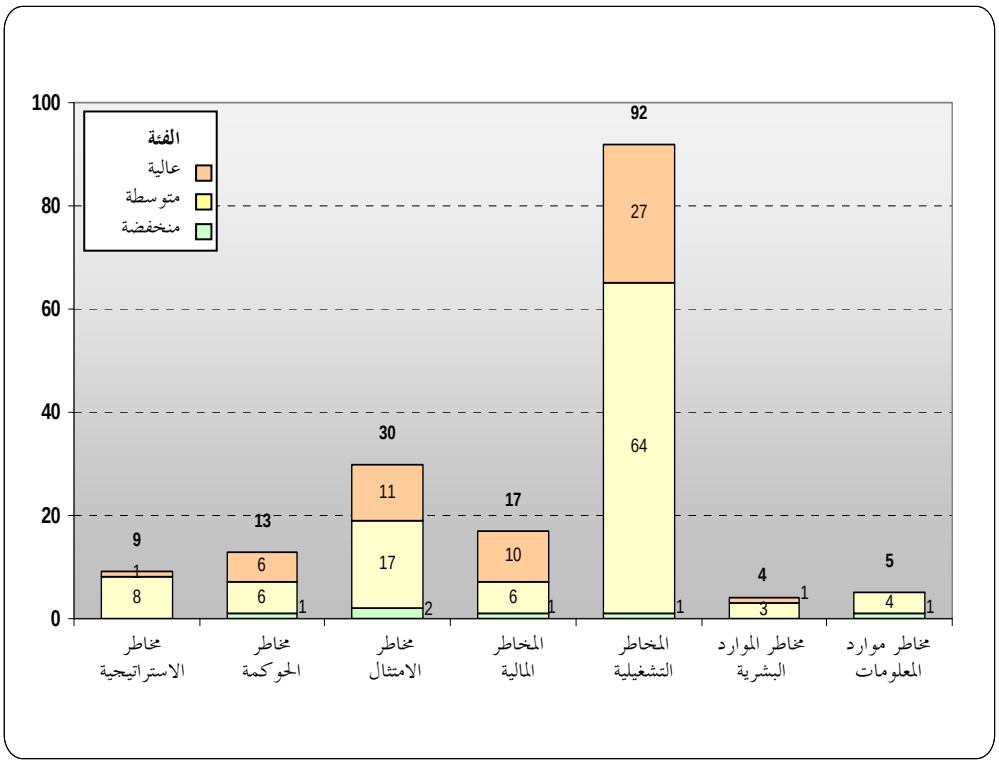

٧٠ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٤ تقرير مراجعة إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تتضمن ١٧٠ توصية:

- الإدارة المالية (*AP2009/634/06*)
- إدارة الوقود (*AP2009/634/07*)
- العمليات اللوجستية (*AP2009/634/08*)
- المعدات المملوكة للوحدات (*AP2009/634/09*)
- مهمة الاستلام والتفتيش (*AP2009/634/12*)

- إدارة حصص الإعاشة (*AP2009/634/14*)
- الإجلاء الطبي (*AP2009/634/16*)
- لجنة العقود المحلية (*AP2009/634/17*)
- تجهيز الفواتير (*AP2009/634/18*)
- السفر داخل منطقة البعثة (*AP2010/634/01*)
- سلامة العمليات الجوية (*AP2010/634/02*)
- العمليات الجوية (*AP2010/634/03*)
- شحن البضائع (*AP2010/634/06*)
- إدارة الأسطول (*AP2010/634/08*)

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

مخاطر الحوكمة

٧١ - العمليات اللوجستية (*AP010/634/08*) - لم تكن إدارة وتنسيق أنشطة الخدمات اللوجستية كافية بسبب محدودية القدرة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وسوء التخطيط، والهيكل التنظيمي للعمليات اللوجستية، والقيود المفروضة من الحكومة المضيفة. وقد أثر هذا في إدارة سلسلة الإمدادات وأسفر عن تكاليف إضافية قدرها ١,٥ مليون دولار لغرامات التأخير والتخزين. ومنذ ذلك الحين، اتخذت البعثة تدابير لتعزيز الضوابط الداخلية في إدارة الخدمات اللوجستية.

٧٢ - شحن البضائع (*AP2010/634/06*) - أدت التأخيرات في نقل معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيمة ١٣ مليون دولار من عنتيبي إلى مستخدميها النهائيين في دارفور إلى عدم فعالية استخدام المعدات واحتمال تعرضها للضرر بسبب قلة منشآت التخزين في كلا الموقعين. وتعزى التأخيرات إلى عدم تحديد المسؤوليات بوضوح في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووحدة التخليص الجمركي والشحن. وعلاوة على ذلك، أدى مسك دفاتر الحسابات على نحو غير ملائم إلى الحد من قدرة العملية المختلطة على متابعة طلبات التخليص الجمركي متابعة فعلية. وقد حسَّنت البعثة التنسيق وحددت المسؤوليات بوضوح، مما أدى إلى دقة أكبر في المواعيد في إجراءات التخليص الجمركي.

مخاطر الامتثال

٧٣ - عمليات سلامة الطيران (*AP2010/634/02*) - كان مجلس سلامة الطيران غير فعال في العملية المختلطة. فالأعضاء الدائمون لم يداوموا على حضور الاجتماعات وغاب أعضاء غير دائمين عن مناقشة البنود المتعلقة بمجالات مسؤولياتهم. وقد أثَّر هذا على سلامة الطيران في البعثة. وعلى وجه الخصوص، كان ثمة كم متراكم من المخاطر المتعلقة بالطيران التي يتعين معالجها، ولم تقدم ضمانات بتحديد المخاطر التي تهدد سلامة الطيران بشكل منهجي واتخاذ إجراءات بشأنها في الوقت المناسب. وقد ذكرت العملية المختلطة أن بعض هذه المخاطر لا يمكن التخفيف من آثارها إلا بمساعدة من الحكومة المضيفة، بما فيها المخاطر الناجمة عن عدم كفاية صيانة المطارات والازدحام في ساحة خدمات الطائرات في الفاشر والافتقار لمعدات الاتصالات. وأفادت العملية المختلطة بأن نسبة الحضور في اجتماع مجلس سلامة الطيران قد تحسنت، على نحو ما أكدته نسبة الحضور في اجتماع المجلس الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، نقح المجلس إجراءاته ويفرض الآن موعدا نهائيا لتنفيذ جميع إجراءاته المعتمدة. ونتيجة لذلك، تجري مواجهة جميع عوامل الخطر المتعلقة بالطيران الآن على نحو فعال ولا يوجد تراكم في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتعمل العملية المختلطة، في جملة أمور، على تحسين إنارة مدرج الطائرات ومناطق وقوفها في الفاشر ونيالا؛ وجرى إرساء عقود مواقع هبوط الطائرات العمودية؛ ويعقد ممثلو بعثة العملية المختلطة اجتماعات شهرية مع سلطات الطيران المدني في السودان، تُثار أثناءها معظم هذه المسائل والشواغل مع الحكومة المضيفة.

المخاطر المالية

٧٤ - تجهيز الفواتير (*AP2009/634/18*)، وإدارة الوقود (*AP2009/634/07*)، وإدارة حصص الإعاشة (*AP2009/634/14*) - لم تقم العملية المختلطة بتنفيذ إجراءات مناسبة وفعالة لتجهيز الفواتير؛ ونتيجة لذلك، فإنها لم تكن قادرة على أن تستعيد بسرعة مبلغا قدره ١,٢٢ مليون دولار قدمته إلى متعاقد مقابل وقود الطائرات. وإضافة إلى ذلك، لم يبذل موظفو التصديق العناية الواجبة في مراجعة الفواتير، مما أدى إلى تسديد مدفوعات خاطئة ومكررة مقدارها ٠٠٠ ٢٦٦ دولار إلى اثنين من البائعين؛ ودفع مبلغ قدره ٢,٣ مليون دولار مقابل وقود طائرات استهلكه مُتعاقد آخر؛ وعدم الحصول على خصومات تقدر بمبلغ ٣ ملايين دولار. وقد عزت العملية المختلطة أوجه القصور هذه إلى ارتفاع معدلات الشغور في المناصب الرئيسية وعدم تقيد الموظفين العديمي الخبرة بالإجراءات والمبادئ التوجيهية. وذكرت البعثة أنها تتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذه المسائل. وأشارت إدارة الدعم الميداني إلى أن

مكتب خدمات الرقابة الداخلية قام بمراجعات الحسابات في مرحلة بدء عمل البعثة عندما لم يكن هناك عدد كاف من الموظفين في المناصب الرئيسية في أقسام المشتريات والمالية والإمدادات. وقد تم الآن شغل هذه المناصب الرئيسية وقام الرئيس الجديد لقسم المشتريات وإدارة العقود بإعطاء أولوية لتنفيذ التدابير الملائمة التي تكفل اتباع المبادئ التوجيهية لعملية الشراء. وتم استعادة مبلغ قدره ٠٠٠ ٢٦٦ دولار يتعلق بمدفوعات سُددت مرتين.

المخاطر التشغيلية

٧٥ - مراجعة المعدات المملوكة للوحدات (*AP2009/634/09*) - وصلت وحدات تابعة لاثنين من البلدان المساهمة بقوات إلى البعثة مجهزة بمعدات تقل بنسبة ٢٥ في المائة عن المعدات المحددة في مذكرات التفاهم ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، وصلت إلى البعثة المعدات اللازمة للوحدات التي ساهمت بها ثلاثة بلدان أخرى من البلدان المساهمة بقوات بعد وصول تلك الوحدات بعدة أشهر. وأدى هذا إلى عدم فعالية العمليات لمدة طويلة من الزمن حيث لم تكن الوحدات مجهزة تجهيزا كافيا. وكانت البلدان المعنية قد استردت مبالغ قدرها أكثر من ١٠,٢ ملايين دولار فيما يتعلق بالقوات التي لم تكن مجهزة للقيام بعمليات لدى وصولها إلى البعثة. وأوضحت إدارة الدعم الميداني مجددا أن استرداد تكاليف القوات يستند إلى قوام القوة وليس إلى قدرة القوات على القيام بالعمليات. وكذلك، فإن البلدان المساهمة بقوات المُشار إليها في التقرير ورثت عن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ووفقا للولاية السابقة لم يكن مطلوبا من البلدان المساهمة بقوات أن تزود وحداتها بتجهيزات. ومنذ انتقال السلطة إلى العملية المختلطة، كلفت البلدان المساهمة بقوات بتوفير المعدات من أجل الارتقاء بمستوى وحداتها إلى معايير الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، استغرق نقل المعدات إلى دارفور من بور سودان وقتا طويلا بسبب الحالة الأمنية غير المواتية التي كانت سائدة في بداية البعثة. وتتصرف معظم البلدان المساهمة بقوات امتثالا لمتطلبات مذكرات التفاهم ذات الصلة.

(ب) أنشطة التحقيق

٧٦ - في عام ٢٠١٠، كان لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثماني حالات معلقة وأحال ثلاث حالات جديدة تتعلق بالعملية المختلطة للتحقيق فيها.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(أ) أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل السادس عشر

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بحسب فئة المخاطر

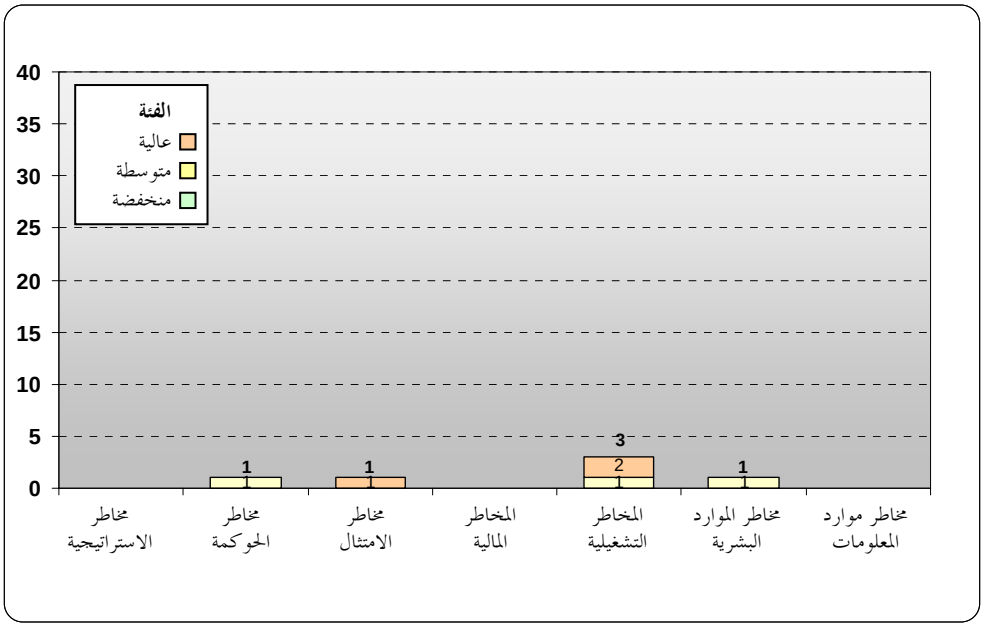

٧٧ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقرير مراجعة واحدا إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك يتضمن ست توصيات:

- الحوكمة الداخلية (AP2010/670/01)

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

مخاطر الامتثال

٧٨ - الحوكمة الداخلية (*AP2010/670/01*) - لم تمتثل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك امتثالا تاما لسياسات إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني بشأن خدمات الدعم المتكامل، والسلطة، والقيادة والتحكم. وكانت كتيبة اللوجستيات تابعة مباشرة لقائد القوة وليس لرئيس خدمات الدعم المتكامل. وعلاوة على ذلك، لم يُشكِّل قائد القوة فريقا متكاملا لقيادة البعثة ليكون بمثابة المنتدى الاستشاري التنفيذي الأولي للبعثة من أجل دعم عملية متكاملة لصنع القرار والإشراف على التطوير والتخطيط المتكاملين على الصعيد الاستراتيجي. وأخيرا، كانت إجراءات التشغيل الموحدة على صعيد البعثة تتعارض أحيانا مع

السياسات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني؛ ولم يكن دور قائد القوة ولا مسؤولية رئيس دعم البعثة أمامه بشأن المسائل الإدارية محددين بوضوح. وقد تم إيفاد فريق من إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لاستعراض حالة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولدعم تنفيذ قوة المراقبة لهذه التوصيات. ووفرت الإدارتان توضيحات بشأن مسؤولية رئيس دعم البعثات أمام رئيس البعثة، وارتأيا أن الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من سياسة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن السلطة والقيادة والتحكم في عمليات الأمم المتحدة الأمم لحفظ السلام، تُشيران بوضوح إلى ضرورة أن تغطي المشاورات بين رئيس البعثة ورئيس دعم البعثة كامل نطاق المسائل التشغيلية والإدارية.

قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

(أ) أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل السابع عشر

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بحسب فئة المخاطر

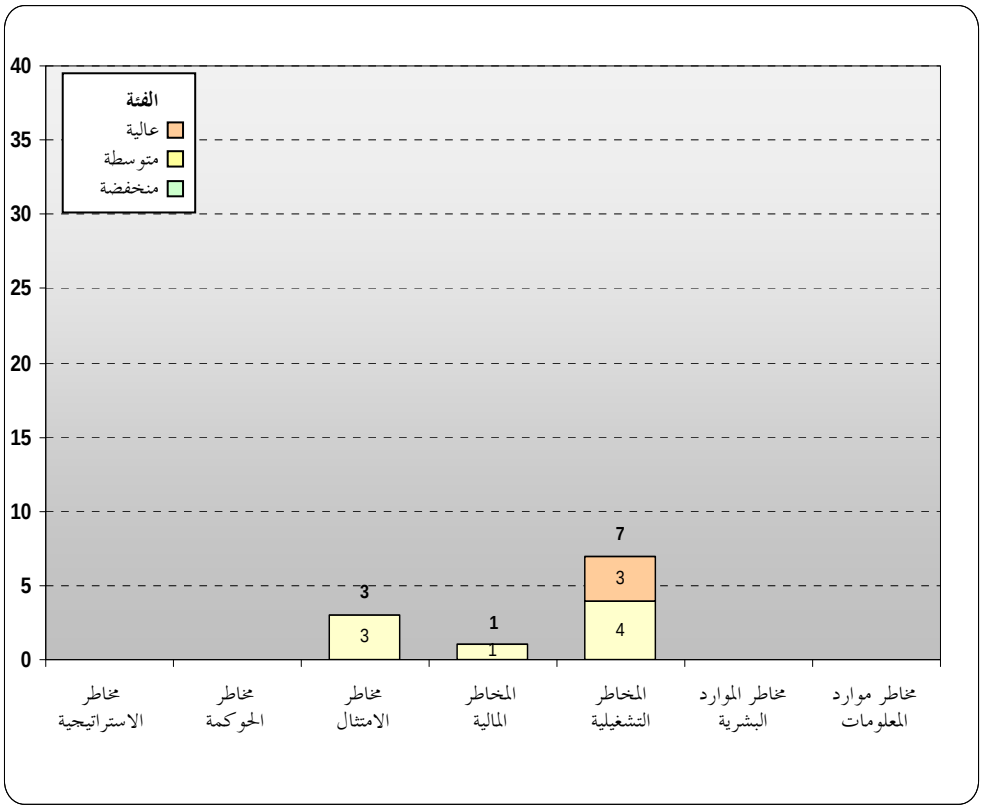

المخاطر التشغيلية

٨٠ - خدمات المطاعم (*AP2010/654/01*) - منحت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عقدا لتقديم خدمات المطاعم بقيمة لا تتجاوز مبلغ ٠٠٠ ١٤٤ دولار دون تقديم عطاءات تنافسية وعُدل العقد لاحقا في أربع مناسبات، بين ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، لزيادة قيمته إلى ٠٠٠ ٧٨٩ دولار. وعزت البعثة هذا الأمر إلى عدم وجود موظفي مشتريات مُدربين، وذكرت أنها ستطلب من شعبة المشتريات في المقر توفير التدريب اللازم. وذكرت البعثة أيضا أنها قد عرضت الحالة بأثر رجعي، وستوضع الصيغة النهائية لعقد بديل بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

(ب) أنشطة التحقيق

٨١ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقرير وحدة واحدا يتصل بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص:

- المخالفات المتعلقة بالمشتريات التي ارتكبها أحد أفراد قوات حفظ السلام (١٠/٠٠٣٣)

أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا تقريرا واحدا لاختتام تحقيق (١٠/٠١٢٠)، وكانت لديه حالة واحدة مُعلقة، وأحال حالتين جديدتين إلى التحقيق. وشملت نتائج التحقيق ما يلي:

المشتريات

٨٢ - (القضية رقم ١٠/٠٠٣٣) - وُجد أن ادعاءات بقيام موظف لإمدادات قوة الأمم المتحدة بالتأثير على نحو غير ملائم في عملية شراء خدمات المخيمات بحيث يجري تفضيل بائعين معينين أو الإضرار بهم، ادعاءات لا تستند إلى أدلة. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أبلغت إدارة الدعم الميداني البلد المساهم بقوات شرطة بذلك.

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(أ) أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل الثامن عشر

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحسب فئة المخاطر

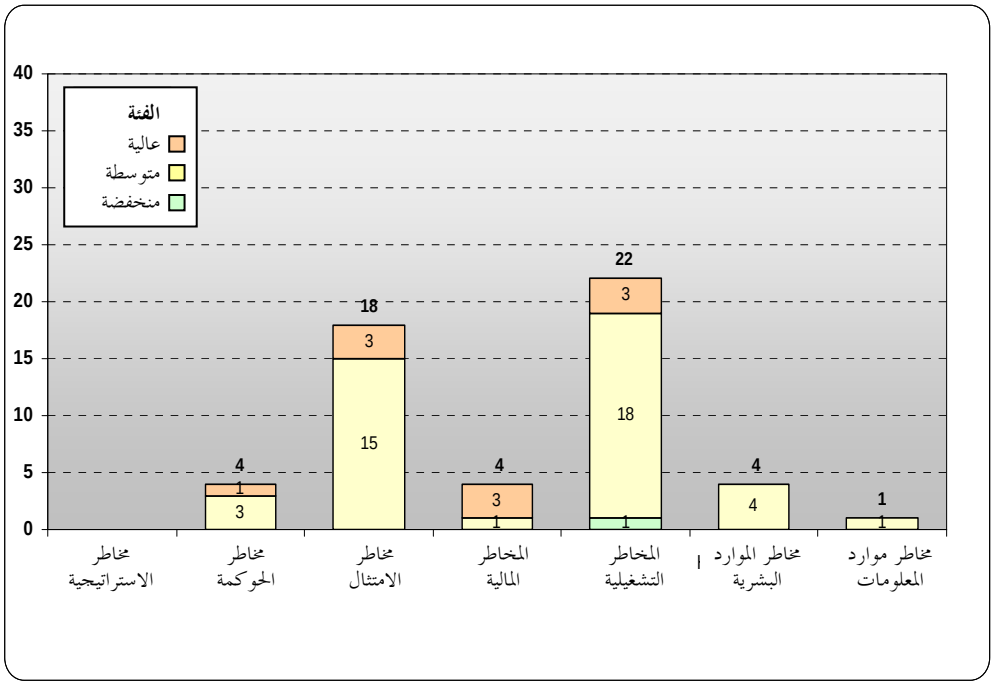

٨٣- في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ستة تقارير مراجعة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تتضمن ٥٣ توصية:

- عمليات السلامة والأمن (*AP2009/672/03*)
- إدارة المشاريع الهندسية (*AP2009/672/05*)
- إدارة الممتلكات غير المستهلكة (*AP2009/672/06*)
- عمليات السفر (*AP2010/672/01*)
- عمليات مراقبة الحركة (*AP2010/672/02*)
- الخدمات الطبية (*AP2010/672/03*)

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

المخاطر التشغيلية

٨٤ - إدارة المشاريع الهندسية (*AP2009/672/05*) - لم تلتزم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان باستمرار بإجراءات تنفيذ المشاريع الهندسية لكفالة الوفاء بالأولويات واستخدام الموارد بفعالية وكفاءة. ولم يكن هناك مبرر كاف لاستمرار الاحتفاظ بوجود سبع وحدات للهندسة العسكرية في البعثة بعد تموز/يوليه ٢٠١٠، حيث كان عدد كبير من المشاريع الهندسية الكبرى قد اكتمل. وبعد استعراض استخدام وحدات الهندسة العسكرية، خططت البعثة لإعادة وحدة واحدة فقط إلى الوطن. وسينظر في الحاجة إلى وحدات إضافية لدى استعراض هيكل القوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي أصدر الأمين العام تكليفا بإجرائه. وأكدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن السرية الهندسية التابعة لأحد البلدان المساهمة بقوات قد تمت إعادتها إلى الوطن، واستُعيض عنها في وقت لاحق بسرية هندسية أخرى تابعة لأحد البلدان المساهمة بقوات لاستكمال القدرة القائمة للهندسة العسكرية. ويهدف هذا الإجراء إلى الاضطلاع بعملية إزالة الألغام والإسراع في تنفيذها، وتشييد طريق الخط الأزرق، وإنجاز أعمال الحماية للقوة.

(ب) أنشطة التحقيق

٨٥ - في عام ٢٠١٠، أصدر المكتب ثلاثة تقارير اختتام تحقيقات (٠٩/٠٠٧٧ و ٠٩/٠١٣٨ و ٠٧/٠٤٢٩)، وكانت لديه حالتان معلقتان، وأحال حالة واحدة جديدة إلى التحقيق تتصل بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وشملت نتائج التحقيق ما يلي:

المشتريات

٨٦ - (القضية رقم ٠٩/٠٠٧٧) - قام المكتب بالتحقيق في تقارير عن مخالفات في المشتريات تتعلق بخدمات التنظيف وشحن البضائع. وفي حين لم يُشر إلى أي سوء سلوك من قبل موظفين، أصدر المكتب مشورة بشأن تدابير تخفيف مخاطر الاحتيال المحتملة، بما في ذلك الفصل الملائم في الواجبات بين مكاتب التوريد ومكاتب المشتريات.

٨٧ - (القضية رقم ٠٩/٠١٣٨) - قام المكتب بالتحقيق في تقارير تفيد بأن إجراءات فتح العطاءات في عمليات الشراء لم تتم بالشكل الصحيح. وفي حين لم يُشر إلى أي سوء سلوك من قبل موظفين، اقترح المكتب إدخال تحسينات على إجراءات العطاءات الخاصة بالقوة المؤقتة يجري تنفيذها منذ ذلك الحين.

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(أ) أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل التاسع عشر

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بحسب فئة المخاطر

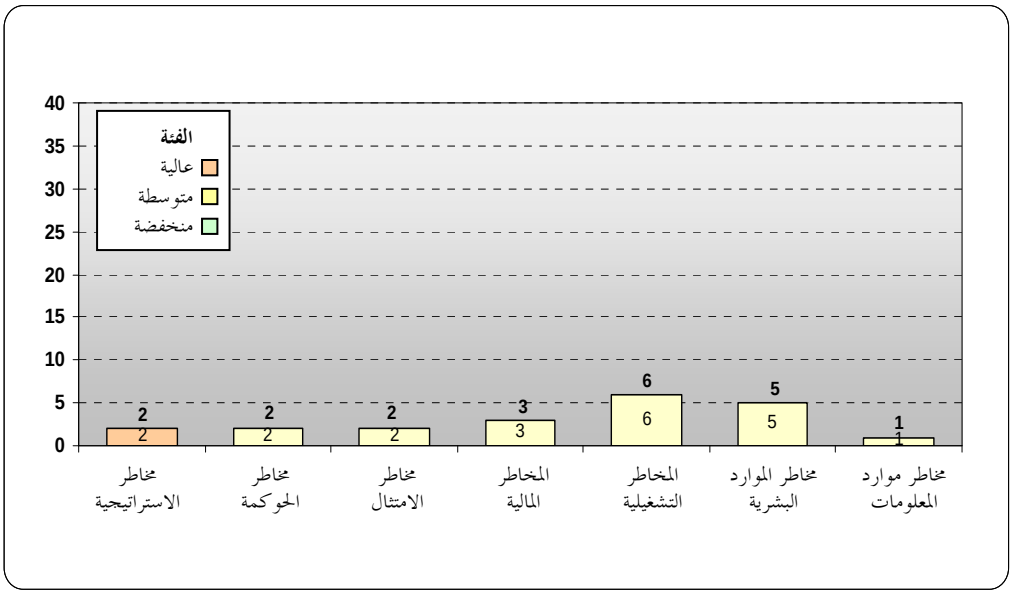

٨٨ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربعة تقارير مراجعة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تتضمن ٢١ توصية:

- تقليص عدد الموظفين (*AP2009/650/04*)
- إدارة المشتريات (*AP2009/650/05*)
- صناديق لجنة الترويح عن الموظفين (*AP2009/650/07*)
- المطالبات المتعلقة بأماكن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (*AP2010/650/01*)

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

مخاطر الاستراتيجية

٨٩ - المطالبات المتعلقة بأماكن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (*AP2010/650/01*) - بدأت البعثة في معالجة المطالبات المتعلقة بأماكن عمل البعثة في تموز/يوليه ٢٠٠٩ عندما أُنشئت فرقة عمل مهمتها تبسيط العملية وإسناد المسؤولية إلى وحدة المطالبات. غير أن العملية أعيقت بسبب عدم وجود توجيه سياسياتي فيما يتعلق بمعالجة التعقيدات المتعلقة بتحديد الملكية والتحقق منها بالنسبة للمؤسسات الجماعية، وأطراف اتفاقات الإيجار الموقع عليها، وطرائق الدفع. وقد ووفيت البعثة بمذكرة مؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ من المراقب المالي تنص على التوجيهات السياساتية اللازمة. وأوضحت إدارة الدعم الميداني أن المذكرة المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الصادرة من المراقب المالي تتعلق بمطالبة محددة. وأرفق بها رأي قانوني، يتعلق أيضا بتلك الحالة. ورغم أن هذه الرسالة تعالج حالة واحدة محددة، يمكن تطبيق النهج الذي اتبعه المراقب المالي ومكتب الشؤون القانونية على حالات أخرى استنادا إلى وقائع مماثلة ويمكن اعتباره على وجه العموم ''توجيها سياساتيا''.

(ب) أنشطة التحقيق

٩٠ - في عام ٢٠١٠، كان لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية حالة واحدة معلقة تتصل ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو:

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

(أ) **أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات**

الشكل العشرون

توصية مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بحسب فئة المخاطر

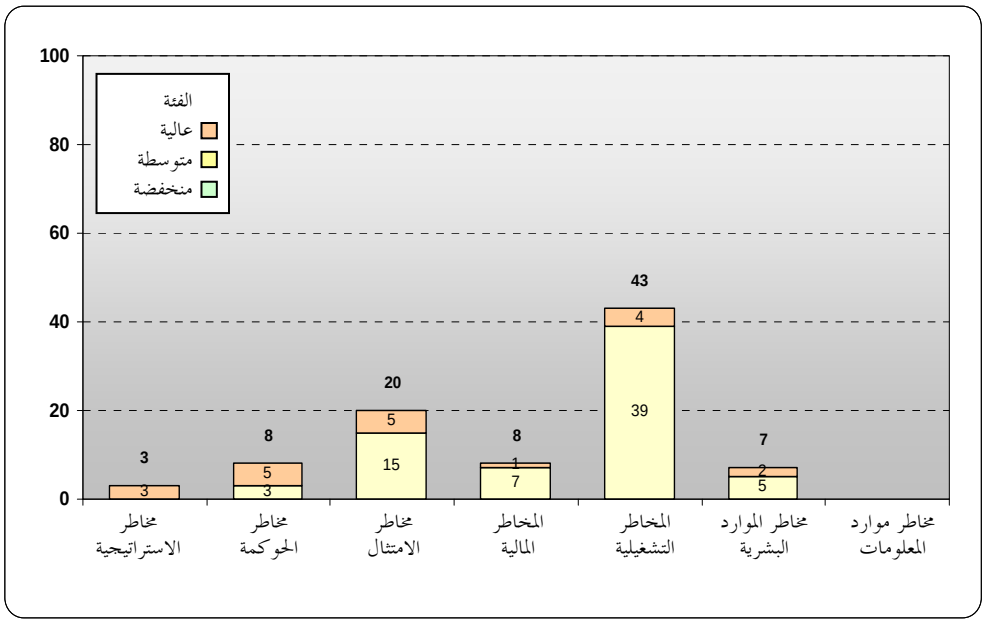

٩١- في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية سبعة تقارير مراجعة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تتضمن ٨٩ توصية:

- إدارة سلسلة الإمدادات (*AP2009/626/03*)
- السلامة والصحة المهنيتان (*AP2009/626/09*)
- المجلس المحلي لحصر الممتلكات (*AP2009/626/12*)
- إدارة الأصول الهندسية (*AP2009/626/14*)
- مشتريات العقود المحلية (*AP2010/626/01*)
- الخدمات الإعلامية (*AP2010/626/03*)
- إدارة شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة شؤون الأمن (*AT2009/626/01*)

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

مخاطر الاستراتيجية

٩٢ - الخدمات الإعلامية (*AP2010/626/03*) - خلافا للسياسة والتوجيهات المتعلقة بالخدمات الإعلامية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لم تضع البعثة استراتيجية إعلامية. وقد أدى هذا الأمر إلى عدم وجود اتجاه واضح المعالم وإلى التعرض لخطر وضع برامج إعلامية غير كافية وغير فعالة. وإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك تنسيق رسمي، وبخاصة أثناء وضع خطط العمل والميزانيات السنوية، بين مكتب الإعلام والعناصر الفنية لكفالة توجيه الأنشطة الإعلامية نحو تحقيق أهدافها. وقد قبلت إدارة البعثة توصية المكتب بوضع استراتيجية إعلامية خاصة ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وإضفاء طابع رسمي على الهياكل القائمة، والإشارة على الأقسام الفنية بمناقشة احتياجاتهم الإعلامية مع المكتب الإعلامي ليُعدل خطة عمله وفقا لذلك. وذكرت البعثة أيضا أن المكتب الإعلامي سيعد استراتيجية للاتصالات للفترة من شباط/فبراير ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢ التي ستقدم خلالها الأمم المتحدة الدعم لعملية الانتخابات. وستغطي هذه الاستراتيجية أيضا المرحلة الانتقالية، مع تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عسكريا.

مخاطر الامتثال

٩٣ - إدارة الأصول الهندسية (*AP2009/626/14*) - تجاوزت مستويات المخزون من المولدات الكهربائية في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المعايير القائمة بنسبة ٨٩ في المائة، وذلك بسبب عدم وجود إجراء للرصد يكفل الامتثال. وإضافة إلى ذلك، لم تستخدم لفترات طويلة سبع ورشات متنقلة للمولدات الكهربائية المتنقلة وثلاث حظائر جاهزة ذات جدران لينة تبلغ قيمتها ١,٣ مليون دولار. ويعزى ذلك إلى عدم وجود خبرة تقنية، ووجود نقص في الرافعات الشوكية شديدة التحمل لنقل الحظائر وقطع الغيار اللازمة. وقد قبلت البعثة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمراجعة احتياجاتها من المولدات الكهربائية، وتفقُّد الحظائر، واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، بما في ذلك نقلها إلى بعثات أخرى. وقد ساعدت إدارة الدعم الميداني البعثة في استعراض موجوداتها من المولدات الكهربائية وذلك بإيفاد فريقين من فرق المساعدة إلى البعثة. وعلاوة على ذلك، تتخذ البعثة إجراءات لمعالجة توصيات المكتب.

٩٤ - مشتريات العقود المحلية (*AP2010/626/01*) - لم تقم البعثة بوضع معايير كافية لتقييم العطاءات المقدمة وكانت هناك حالات أوصت فيها فرق التقييم الفني باعتماد بائعين معينين، خلافا للتوجيه المنصوص عليه في دليل مشتريات الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، لم تقم بعثة

الأمم المتحدة في ليبريا بإنشاء لجان تقييم العطاءات التي تتجاوز قيمتها ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، مما أدى إلى الإخلال بنزاهة وشفافية عملية التقييم. وعزيت مواطن الضعف هذه إلى افتقار مقدمي طلبات التوريد للتدريب وغياب رقابة إدارية سليمة من قبل قسم المشتريات. وذكرت البعثة أن كبير موظفي المشتريات سيقوم من الآن فصاعدا بالتوقيع على كل معايير التقييم، وأن مقدمي طلبات التوريد سيتم تدريبهم على نحو مناسب.

مخاطر موارد المعلومات

٩٥ - إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة شؤون الأمن (*AT2009/626/01*) - كانت الضوابط المادية والبيئية غير كافية في بعض المواقع التي تضم معدات ومعلومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية بالغة. وعلاوة على ذلك، كانت البرقيات المشفرة الخاصة بالبعثة تُطبع في نسختين وتُخزن في غرفة البرقيات المشفرة، مما أثار خطر إمكانية الوصول غير المأذون به إلى معلومات حساسة. وكانت آلة تمزيق الورق غير فعالة في منع إعادة تجميعه واستخدامه من قبل أفراد غير مرخص لهم. وقد حددت البعثة عدة إجراءات في مجال أمن المعلومات تنجز خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لمواجهة المخاطر المرتبطة بعدم كفاية ضوابط الدخول وبأجهزة الحوسبة النقالة غير المحمية. وحيث أنه لم يتم تنفيذ أي من هذه الإجراءات في وقت إجراء المراجعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، فإن بيانات البعثة وعملياتها كانت لا تزال عرضة لمخاطر أمنية لا يمكن التخفيف من أثرها. وقد قبلت البعثة توصيات المكتب بأن تضع الضوابط المادية والبيئية وفقا لأفضل الممارسات في هذا القطاع وتعديل إجراءاتها الداخلية فيما يخص البرقيات المشفرة.

(ب) أنشطة التحقيق

٩٦ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١١ تقرير تحقيق وأربعة تقارير وحدات تتصل ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا:

- الاستغلال الجنسي وإساءة استعمال صلاحيات الوظيفة من قبل موظف (١٠/٠١٢٦)
- الاستغلال الجنسي من قبل أفراد وحدة الشرطة المشكلة (٠٩/٠١٦٦، الجزء ألف)
- عدم إبلاغ أحد الموظفين عن وقوع استغلال جنسي (٠٩/٠١٦٦، الجزء باء)
- الاستغلال والانتهاك الجنسيان لنساء المحليات، بمن فيهن قاصرة، على أيدي ضباط شرطة الأمم المتحدة (٠٧/٠٢٥٥، الجزء ألف، والجزء باء، والجزء جيم)

- احتمال الاستغلال والانتهاك الجنسيان من قبل أحد موظفي السجون (٠٩/٠٣٢٤، الجزء باء)
- التزوير وإساءة استعمال صلاحيات الوظيفة من قبل أحد الموظفين (٠٧/٠٣٣٢)
- التزوير والابتزاز من قبل أحد الموظفين (٠٧/٠٥١٩)
- إفادات باعتداءات وتهديدات لفظية من قبل أفراد وحدة الشرطة المشكلة (٠٨/٠٥٥٤)
- إساءة استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل أحد الموظفين (٠٨/٠٦١٣)
- (أربعة) تقارير وحدات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام (١٠/٠٠١٦ [تصويب صادر في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠]، و ٠٩/٠٣٢٠، و ٠٩/٠٣٢٤، الجزء ألف، و ٠٩/٠٣٥٤)

وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا ١٢ تقرير اختتام تحقيقات (٠٥/٠٠٤٨، و ١٠/٠٢٠٧، و ١٠/٠٢٠٨، و ٠٥/٠٣٣٠، و ٠٩/٠٣٥٠، و ٠٦/٠٤٤٨، و ٠٨/٠٤٨٥، و الجزء ألف والجزء باء، و ٠٦/٠٥٠٣، و ٠٨/٠٥٣٠، و ٠٦٠٦ / ٠٩، و ٠٥/٠٧٣٥)، وكان لديه ١٤ حالة معلقة وأحال ٨ حالات جديدة إلى التحقيق.

وشملت نتائج التحقيق ما يلي:

الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٩٧ - (القضية رقم ٠٩/٠١٦٦) - قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتحقيق في إفادة باستغلال وانتهاك جنسيين لامرأة من السكان المحليين على يد أربعة من أفراد وحدة الشرطة المشكلة. وقد أثارت هذه الضجة انتباه ضابط أمن تابع للبعثة لم يبلغ رئيس البعثة بالحادث على النحو المطلوب. ولم يبت بعد في قضية ضابط الأمن في انتظار نتائج العملية التأديبية الداخلية. وقدمت إدارة الدعم الميداني نتائج التحقيق فيما يتعلق بضباط الشرطة الأربعة إلى البلد المساهم بقوات الشرطة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ولم يرد بعد رد عليها.

٩٨ - (القضية رقم ٠٧/٠٢٥٥) - قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتحقيق في الانتهاك الجنسي لقاصر من قبل ضابط في شرطة الأمم المتحدة، ساعد الضحية في وقت لاحق في خضوعها لعملية إجهاض. وربما يكون اثنان آخران من ضباط شرطة الأمم المتحدة من نفس البلد المساهم بقوات الشرطة قد شاركا في الاستغلال الجنسي لنساء محليات،

وسعى بعض الضباط إلى إعاقة تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأحالت إدارة الدعم الميداني النتائج التي توصل إليها المكتب إلى البلد المساهم بقوات شرطة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ لاتخاذ الإجراء المناسب حيالها. ولم يرد بعد رد عليها.

(ج) أنشطة التقييم

٩٩ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقرير تقييم واحدا بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا:

- تقييم برنامجي لأداء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ولمدى تحقيقها للنتائج المتوخاة (*A/64/712*)

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

١٠٠ - (*A/64/712*) - إن عدم وجود تعريف واضح من قبل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لمفهوم إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما على مستوى القطاع ككل، واتباع استراتيجية متكاملة محدودة لتعزيز قطاعي العدالة والأمن قد ساهما في تباطؤ وتفاوت التحسينات في قطاعي سيادة القانون والأمن. وفي حين أحرز إصلاح المؤسسات الأمنية في البلد تقدما ملموسا، اتسمت النتائج بالتفاوت؛ ورغم نشر ما يقرب من ٠٠٠ ٤ فرد من أفراد الشرطة منذ انتهاء النزاع، لا تزال المسائل المتعلقة بالتأهب للعمليات قائمة. وسيتعين إيلاء المزيد من الاهتمام لإصلاح إطار نظام الأمن على صعيد القطاع بأكمله. فعلى سبيل المثال، اعتقلت الشرطة في ليبريا المجرمين المشتبه بهم بوتيرة تفوق قدرة المؤسسات القضائية والإصلاحية على التعامل مع المشتبه بهم. وبالتالي، ساهم نقص القدرات لدى السلطة القضائية في اكتظاظ السجون وعدم استيفاء متطلبات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المحاكمة السريعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعالج مسألة بناء القدرات في نظام قطاع الأمن، ولا سيما خارج مونروفيا. ومن الأهمية بمكان كذلك تعزيز العلاقة فيما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والشرطة، والمدعي العام، والمحاكم، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأمنية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتدابير المساءلة، ولا سيما فيما يتعلق بالرقابة البرلمانية، ودور وسائط الإعلام والمجتمع المدني، إذا كانت هناك رغبة في التغلب على غياب ثقة الجمهور في مؤسسات العدالة والأمن حاليا. وتركز استراتيجية شاملة على دعم المانحين لكافة المجالات ذات الصلة بهذا الإصلاح وتساهم في تنسيقه. وقد أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم البعثة، بالتشاور الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والدول الأعضاء وحكومة ليبريا، بوضع استراتيجية شاملة لإصلاح القطاع الأمني تربط بين إصلاح قطاع الدفاع

والشرطة الوطنية ونظامي القضاء والإصلاحيات. وأوصى المكتب بأن تأخذ هذه الاستراتيجية في الاعتبار وجود البعثة في مرحلة تخفيض قوامها، وأن تعالج عناصر الإصلاح التي ستدار قبل انسحاب البعثة وبعده على حد سواء.

بعثة الأمم المتحدة في السودان

(أ) **أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات**

الشكل الحادي والعشرون

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان، مصنفة حسب فئة المخاطر

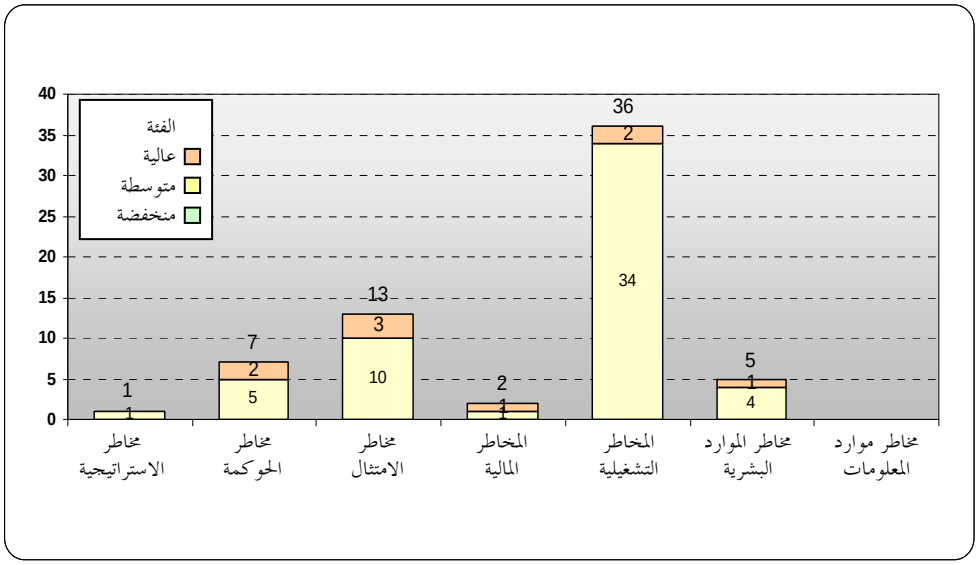

١٠٠ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٠ تقارير مراجعة حسابات موجهة إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان تتضمن ٦٤ توصية، وهي كما يلي:

- تعيين الموظفين الوطنيين (*AP2009/632/05*)
- المركز المتكامل لتدريب البعثات (*AP2009/632/07*)
- عملية التحقق من المعدات المملوكة للوحدات (*AP2009/632/09*)
- التقييم الفني والتجاري للعطاءات (*AP2009/632/10*)
- المخازن الطبية والمعدات (*AP2010/632/01*)

- مشاريع الأثر السريع (*AP2010/632/03*)
- إدارة المرافق (*AP2010/632/08*)
- برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (*AP2010/632/09*)
- سلامة الطيران (*AP2010/632/10*)
- السفر داخل منطقة البعثة (*AP2010/632/13*)

وشملت النتائج الرئيسة ما يلي:

مخاطر الحوكمة

١٠١ - المشاريع السريعة الأثر (*AP2010/632/03*) - لئن كان معدل تنفيذ المشاريع السريعة الأثر قد تحسّن لدى بعثة الأمم المتحدة في السودان، فإن الغموض كان يكتنف عملية تحديد أولويات المشاريع المختارة. ومن شأن عدم ترتيب أولويات هذه المشاريع أن يضعف قدرة البعثة على كسب وبناء ثقة السكان المحليين في البعثة وفي عملية السلام. وقد أفادت البعثة بإجراء استعراض لتلك المشاريع وبتحديد أولوياتها رسميا على صعيدَي قطاعات البعثة ومقرها بالاستعانة بلجان استعراض، وبإقرارهما من قبل رئيس الأركان. لكنها لم تُقدم أي ضمانات باستعراض رئيس البعثة لهذه الأولويات بانتظام تماشيا مع ولاية البعثة. وقبلت البعثة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الداعية إلى إضفاء الطابع الرسمي على عملية استعراض المشاريع السريعة الأثر وتحديد أولوياتها وإقرارها.

١٠٢ - برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (*AP2010/632/09*) - لم تقم لجنة التوجيه المسؤولة عن توفير التوجيه والإرشاد الاستراتيجيَين بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على الدوام بتوضيح المسؤوليات والجداول الزمنية المتعلقة بتنفيذ القرارات، مما نشأ عنه تفسيرات مختلفة للاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة بشأن وضع هيكل إداري موحد، وأثر على عملية تنسيق البرنامج. وذكرت البعثة أن المصدر الرئيسي للمشكلة لم يتمثل في مدى فعالية لجنة التوجيه وإنما في الاختلاف بين نمطي مباشرة الأعمال في البعثة والبرنامج الإنمائي وبين ولايتيهما التنظيميتين وثقافتيهما المؤسسيتين ونهجيهما فيما يتعلق بالتعامل مع المسائل المالية والإدارية، مما طرح تحديات كبيرة أمام تحقيق التكامل الهيكلي. وقد ذكرت البعثة أن مشروع مذكرة تفاهم بينها وبين البرنامج الإنمائي قد وضع لتوضيح مسؤوليات كل منهما.

مخاطر التشغيل

١٠٣ - برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (*AP2010/632/09*) - لم يحقق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البعثة أهدافه المتعلقة بالتسريح. فعلى سبيل المثال، لم يُسرّح إلا ٥٥٦ ٦ فردا من أصل العدد المستهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وهو ٠٠٠ ٥٠ مقاتل سابق، فيما لم يُسرّح إلا ٠٣٦ ١٧ فردا من أصل العدد المستهدف للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهو ٠٠٠ ٥٥ مقاتل سابق. وقد أفادت البعثة أن تعذر بلوغ العددين المستهدفين يُعزى لتأخر تلقي قائمة المقاتلين السابقين من اللجنة الوطنية وتأخر نشر موظفي البعثة. وعلاوة على ذلك، كانت عملية التسريح قد علّقت لمدة سبعة أشهر بسبب الحاجة إلى تنقيح إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالتحقق من أهلية المرشحين. وقد أقرت البعثة بهذه المسألة وأفادت أن إجراءات التشغيل الموحدة بشأن التحقق من أهلية المرشحين قد وُضعت في صيغتها النهائية وحظيت بالموافقة في آذار/مارس ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، أشارت البعثة إلى أن تنفيذ البرنامج، الذي أُطلق في شباط/فبراير ٢٠٠٩، قد تأخر بسبب عوامل ترتبط بالعملية السياسية عموما وبالاتفاق المنتظر إبرامه منذ أمد طويل، بين لجنتَي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان وجنوبه، بشأن الخطة الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المُعدّة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(ب) أنشطة التحقيق

١٠٤ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرَي تحقيق وتقرير وحدة بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان، وهي كما يلي:

- احتيال من جانب أحد الموظفين (١٠/٠٣٠٠)
- تعرض قاصر لاستغلال جنسي على يد أحد متطوعي الأمم المتحدة (٠٩/٠٣٩٥)
- تقرير وحدة عن التحقيق في مقتل أحد العاملين في إحدى المنظمات غير الحكومية على يد فرد من حفظة السلام (٠٩/٠٣٩١)

وكانت لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا ٢٤ قضية تنتظر أن يُبت فيها وأحال ١٥ قضية جديدة إلى التحقيق. وشملت نتائج التحقيق ما يلي:

المخاطر المالية

١٠٥ - (القضية رقم ١٠/٠٣٠٠) - أثبت مكتب خدمات الرقابة الداخلية صحة بلاغ يفيد أن أحد موظفي وحدة جدول الرواتب تلاعب بسجلات إلكترونية بصورة احتيالية

فحصل على مدفوعات زائدة في مرتبه، استُردّت جزئيا منذئذ. وفي وقت لاحق، لجأت البعثة إلى إعمال تدابير وقائية شملت ضوابط للتحقق المنتظم من سلامة النظم، وإعداد تقارير عن أي نشاط يحدث تغييرا في البيانات، وتقييد إمكانية وصول الموظفين إليها. وستحدد الإجراءات اللازم اتخاذها وفقا لنتائج العملية التأديبية الداخلية.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

(أ) **أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات**

الشكل الثاني والعشرون

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، مصنفة حسب فئة المخاطر

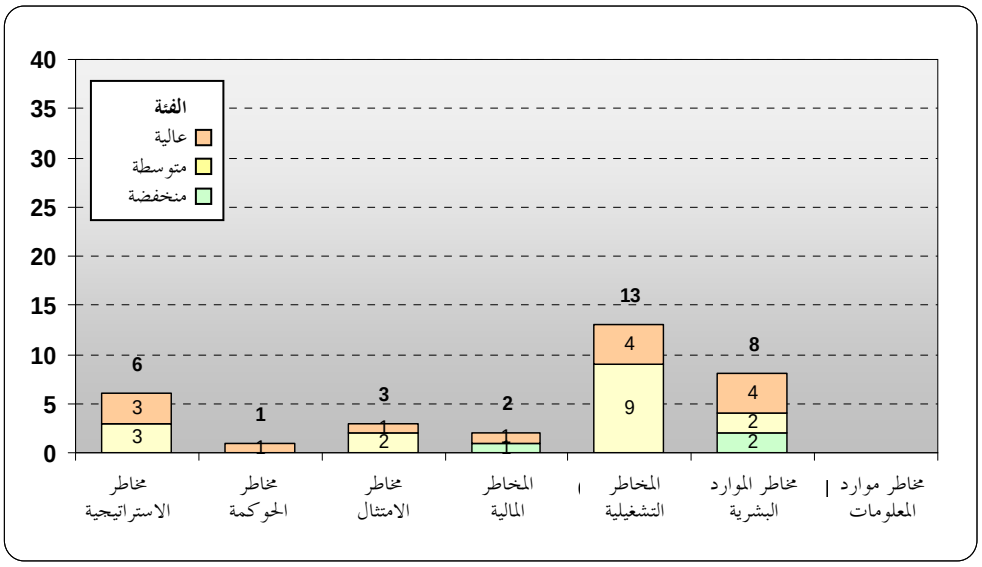

١٠٦ – في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربعة تقارير مراجعة تتضمن ٣٣ توصية موجهة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وهي كما يلي:

- الدعم المقدم لتنمية قدرات إقامة العدل (*AP2009/682/03*)
- خدمات الإعلام (*AP2009/682/04*)
- الخدمات الطبية (*AP2010/682/01*)
- التنظيم الإداري لخدمات الإعلام (*AP2010/682/02*)

وشملت النتائج الرئيسة ما يلي:

مخاطر الاستراتيجية

١٠٧ - خدمات الإعلام (*AP2009/682/04*) - لم تكن لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي استراتيجية إعلامية متسقة، ويُعزى ذلك لتواتر تغير قيادة مكتب الإعلام فيها. وكان من نتائج ذلك أن أصبحت البعثة تفتقر إلى توجيه واضح ولا تستخدم مواردها بكفاءة وفعالية. وذكرت البعثة أن هذه المسألة قد حُلّت منذئذ بقدوم رئيس مكتب الإعلام في عام ٢٠٠٩. ووضعت استراتيجية للاتصال في النصف الأول من عام ٢٠١٠ ويجري حاليا تعديلها سعيا إلى تحسين سبل التصدي للتحديات التي تواجه البعثة في السنتين المتبقيتين من فترة ولايتها.

المخاطر التشغيلية

١٠٨ - الدعم المقدم لتنمية قدرات إقامة العدل (*AP2009/682/03*) - لئن كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي قد أسهمت في تعزيز قطاع العدل في تيمور - ليشتي، فإن الدعم الذي قدمته قد تعطل بتدني مستوى انخراطها مع نظرائها الوطنيين في هذا الصدد. ويعزى ذلك جزئيا لصغر حجم وحدة دعم إقامة العدل التابعة للبعثة والشواغر في الوظائف الرئيسية (المخصصة للموظفين الفنيين الوطنيين) ذات الأهمية الحاسمة في مد جسور التآزر مع السلطات الوطنية. وعلاوة على ذلك، كانت أدوار ومسؤوليات البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة تفتقر إلى التعريف الواضح، وهو ما من شأنه أن يقلل من فعالية دعم الأمم المتحدة. وبُعيد إجراء هذه المراجعة، قامت البعثة بملء الشواغر المذكورة وأفادت أنها ستقوم باستعراض آلياتها وبتحسين علاقات عملها.

مخاطر الموارد البشرية

١٠٩ - خدمات الإعلام (*AP2009/682/04*) - ظلت وظائف حاسمة الأهمية في مكتب الإعلام شاغرة لنحو سنتين، منها وظائف المنتج الإذاعي ورئيس وحدة الإذاعة ورئيس المكاتب الإدارية. وعلى الرغم من استمرار حالات النقص في ملاك الموظفين، جرى إيفاد موظفي البعثة إلى بعثات أخرى في إطار مهام مؤقتة. وأفادت البعثة أن إصلاح قطاع الموارد البشرية قد أدى إلى إطالة التأخير في استقدام الموظفين، لكنها استدركت قائلة إنها تبذل جهودا لملء تلك الشواغر. وعلاوة على ذلك، جددت البعثة تأكيد وجود حالتَي موظفين جرى إيفادهما في إطار مهام مؤقتة من قسم شؤون الإعلام إلى بعثتين لمدتَي شهرين وشهر واحد على التوالي، وذلك بموجب طلبين عاجلين وردا من البعثتين. ولم يتسن ملء الوظيفتين

في وحدة الإذاعة على الفور بالرغم من الجهود المكثفة التي بُذلت لاستقدام الموظفين، وذلك لجملة عوامل منها رفض المرشحين المؤهلين عروض العمل. ولم يتسن ملء وظيفة الموظف الإداري بعد إعادة ندب شاغلها إلى وظيفة أخرى، حيث كان من المتوقع أن تُلغى في إطار ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ نتيجة لتقليص أنشطة قسم شؤون الإعلام.

(ب) أنشطة التحقيق

١١٠ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية خمسة تقارير تحقيق تتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وهي كما يلي:

- إساءة استخدام أحد الموظفين لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٠/٠١٧٠، و ١٠/٠١٧١ و ١٠/٠١٧٢)
- تحويل برقي احتيالي على يد أحد الموظفين (٠٩/٠٢٩٠)
- تقرير تحقيق أولي عن إساءة استخدام أحد أفراد شرطة الأمم المتحدة لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٠٩/٠٢٢٢)

وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا تقريرا عن اختتام تحقيق (٠٩/٠٤٣٨) وأحال ثلاث قضايا جديدة إلى التحقيق. وشملت نتائج التحقيق ما يلي:

المخاطر المالية

١١١ - (القضية رقم ٠٩/٠٢٩٠) - أثبت مكتب خدمات الرقابة الداخلية صحة بلاغ بإجراء معاملة احتيالية في حساب أحد الموظفين في اتحاد الأمم المتحدة الائتماني. فقد دخل أحد الموظفين إلى حساب مصرفي لزميل له وقام بعملية تحويل برقي أسفرت عن تكبد الضحية خسائرَ مالية. ولا يزال التحقيق مفتوحا في هذه المسألة ريثما تصدر نتائج العملية التأديبية الداخلية بشأنها؛ وعلاوة على ذلك، ينظر مكتب الشؤون القانونية في أمر إحالتها إلى السلطات الوطنية لتتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة.

فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان: أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل الثالث والعشرون

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، مصنفة حسب فئة المخاطر

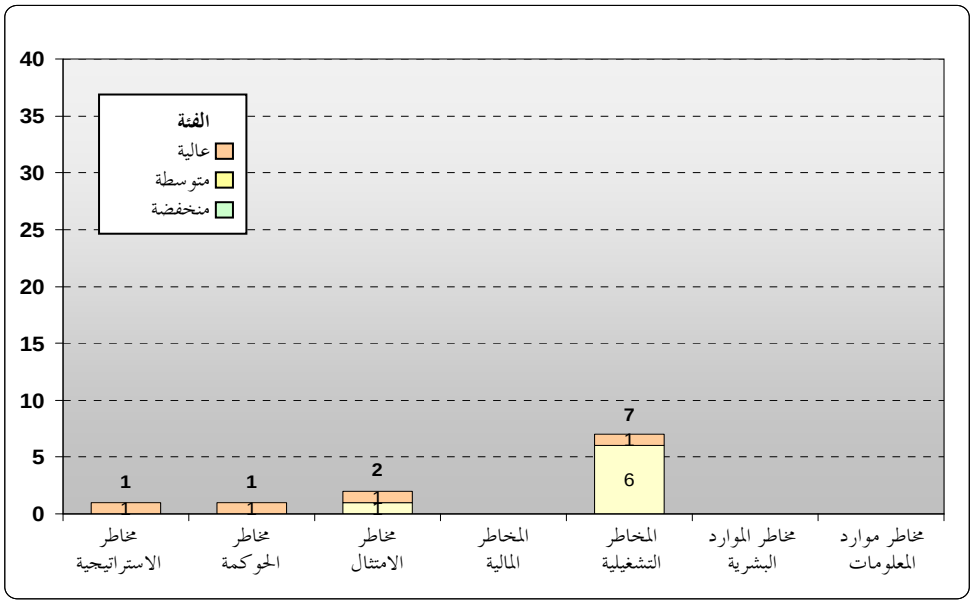

١١٢ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقرير مراجعة حسابات واحدا موجها إلى فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، يتضمن ١١ توصية، وهو:

- فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (*AP2010/600/02*)

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(أ) **أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات**

الشكل الرابع والعشرون

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مصنفة حسب فئة المخاطر

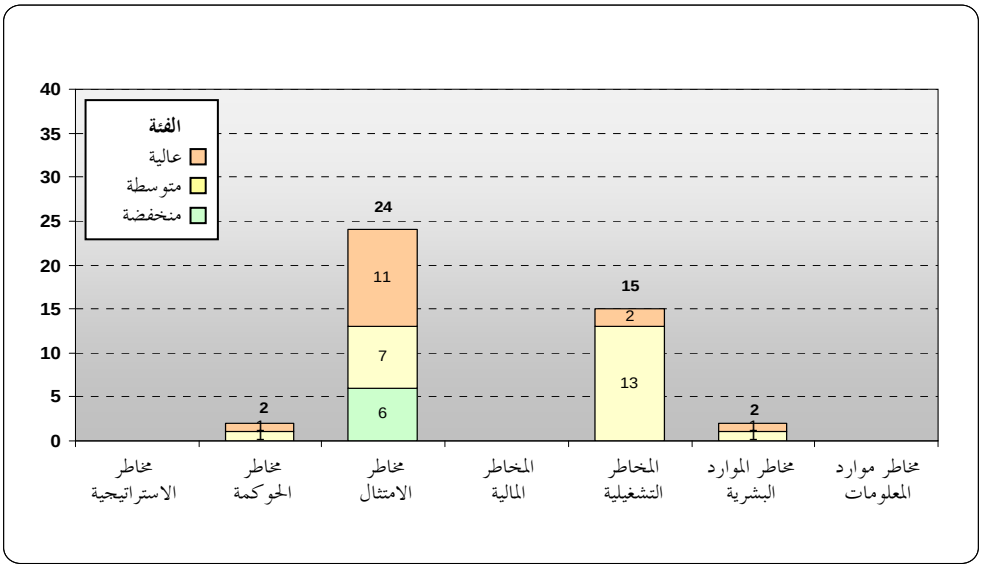

١١٣ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية خمسة تقارير مراجعة حسابات تتضمن ٤٣ توصية، موجهة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهي كما يلي:

- عملية تقديم طلبات التوريد (*AP2009/640/03*)
- إدارة العقود (*AP2009/640/06*)
- إجراءات تعيين المستشارين ودفع أجورهم (*AP2009/640/07*)
- الفريق المعني بالسلوك والانضباط (*AP2010/640/01*)
- التأهب للطوارئ تمهيدا للانتخابات الرئاسية وخلالها (*AP2010/640/04*)

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

مخاطر الامتثال

١١٤ - إدارة العقود (*AP2009/640/06*) - لم يكن رصد عملية إدارة العقود في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصدا كافيا. ونتج عن ذلك أن أصبحت مصالح المنظمة غير مُصانة على الوجه السليم نظرا لعدم الحصول على سندات ضمان حسن الأداء والتغطية التأمينية فيما يخص معظم العقود التي شملتها عملية مراجعة الحسابات. وتابعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المسألة مع المتعاقدين وطلبت إمدادها بالوثائق اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توفير التدريب اللازم لموظفي البعثة على إدارة العقود.

المخاطر التشغيلية

١١٥ - عملية تقديم طلبات التوريد (*AP2009/640/03*) - لم يكن لدى مقدمي طلبات التوريد في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فهم جيد لأدوارهم وللمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في إطار عملية الشراء، ومن ثم، لم يتسم أداؤهم دائما بالفعالية. فعلى سبيل المثال، لم يحدد مقدمو طلبات التوريد مواعيد عملية لتسليم البضائع، ولم يقوموا بإجراء بحث كاف عند وضع المواصفات، ولم يستعرضوا دائما مستويات المخزون قبل طلب توريد البضائع. ولم يكفل هذا النهج عملية شراء فعالة من حيث التكلفة. لذا، أعدّت البعثة توجيهات للموظفين وتقوم حاليا بتدريب مقدمي طلبات التوريد من أجل تحسين هذه العملية. وقد وافقت إدارة الدعم الميداني على أنه يتعين أن يكون لمقدمي طلبات التوريد فهم جيد لأدوارهم ومسؤولياتهم في عملية الشراء. وتتيح شعبة المشتريات حاليا لمقدمي طلبات التوريد دورة تدريبية أساسية شبكية أعدتها في مجال الشراء، وتعتزم إدارة الدعم الميداني إقامة نظام تدريبي لمقدمي طلبات التوريد يشمل جميع الجوانب المتصلة بوضع المعايير التقنية اللازمة لتقديم العروض وإجراء التقييمات الفنية السليمة لها.

مخاطر الموارد البشرية

١١٦ - الفريق المعني بالسلوك والانضباط (*AP2010/640/01*) - ظلت أربع من أصل وظائف الفئة الفنية الست الخاصة بالفريق المعني بالسلوك والانضباط التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار شاغرة لمدة عام تقريبا بما فيها وظيفة رئيس قسم. وعزت العملية ذلك لحالات التأخير في عملية استقدام الموظفين. وأثّر هذا النقص في القدرات على عمل الفريق وحدّ من الوقت المخصص لاستعراض تقارير التحقيق الذي يمثل أحد مهامه الرئيسية. وأوضحت إدارة الدعم الميداني أن وظيفة كبير الموظفين المعنيين بالسلوك والانضباط كان قد

شغلها موظف شؤون السلوك والانضباط (ف-٤) الذي أدى صرف بدل الوظيفة الخاص إليه في الفترة من ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١١ إلى تجميد تلك الوظيفة. ونُقل أيضا موظف من الفئة الفنية إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام على سبيل الإعارة. أما الوظائف الأخرى فهي الآن مشغولة.

(ب) أنشطة التحقيق

١١٧ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرَي تحقيق وتقريرَي وحدة بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهي كما يلي:

- استغلال وانتهاك جنسيان من جانب مراقب عسكري (٠٨/٠٥٥٣)
- عمل احتيالي من جانب أحد الموظفين (٠٩/٠٥٧٢)
- تقرير وحدة عن اعتداء من جانب أفراد من حفظة السلام (٠٨/٠١٥٥)
- تقرير وحدة عن استغلال وانتهاك جنسيين على قاصر من جانب أحد أفراد حفظة السلام (١٠/٠١٨٢)

وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا ٤ تقارير عن اختتام تحقيقات (٠٩/٠٠٥٧ و ٠٧/٠٢٥٨ و ٠٨/٠٤٣٧ و ٠٨/٠٤٨٨)، وكانت لديه ١٢ قضية لم يُبت فيها بعد، وأحال ٨ قضايا جديدة إلى التحقيق. وشملت نتائج التحقيق ما يلي:

الاستغلال والانتهاك الجنسيان

١١٨ - (القضية رقم ٠٨/٠٥٥٣) - استنتج المكتب، في مرحلة أولية، أن مراقبا عسكريا كان يقيم علاقة جنسية مع فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما تعمل خادمة في منزله، حيث أفضت تلك العلاقة إلى مولد طفل. وتعمل إدارة الدعم الميداني والبعثة الدائمة للبلد المساهم بقوات الشرطة على استعراض المسألة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال: أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل الخامس والعشرون

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، مصنفة حسب فئة المخاطر

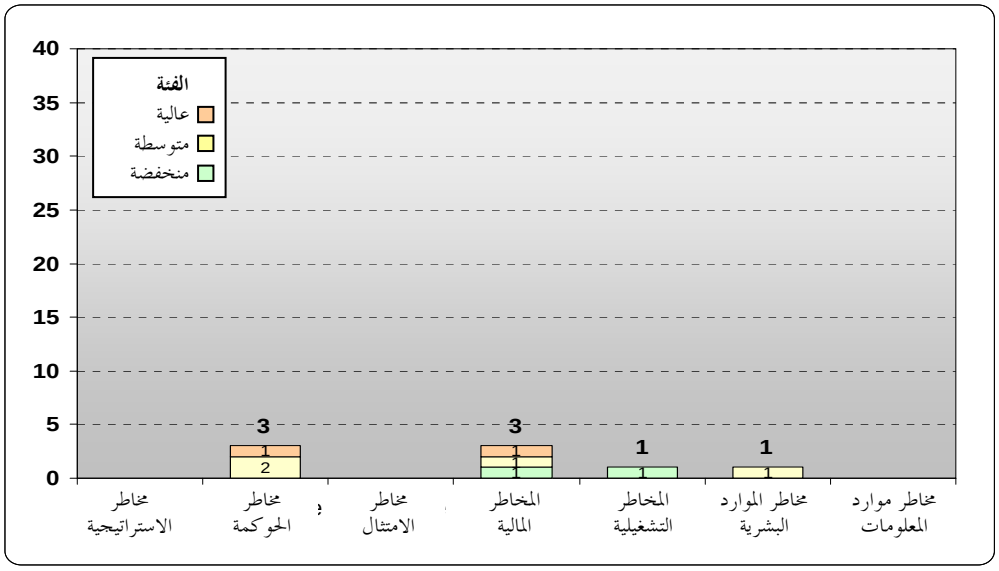

١١٩ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرَ مراجعة حسابات واحدا يتضمن ٨ توصيات موجها إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وهو:

- المهام الإدارية لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (*AP2010/638/01*)

مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

(أ) أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

الشكل السادس والعشرون

توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مصنفة حسب فئة المخاطر

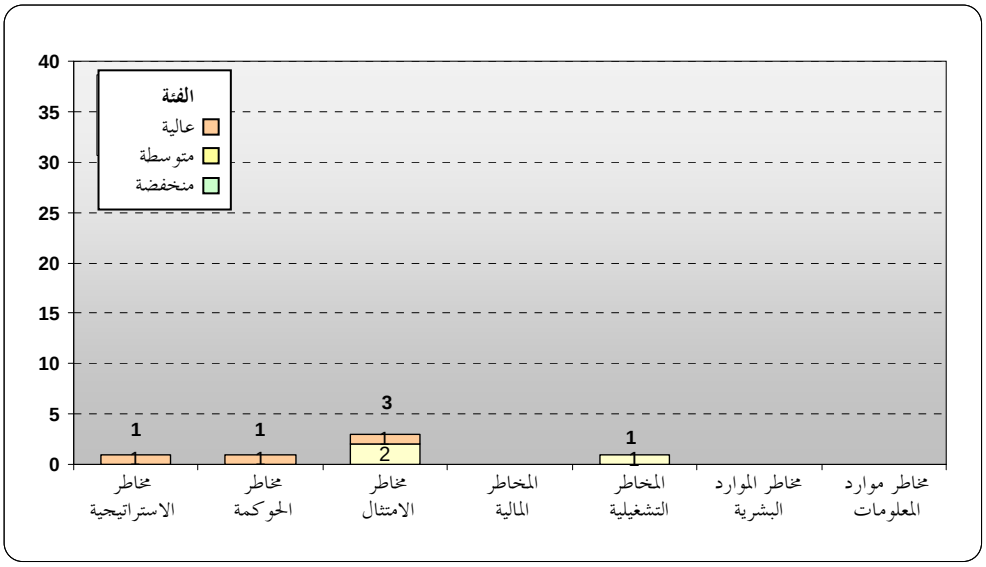

١٢٠ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرَ مراجعة حسابات واحدا يتضمن ٦ توصيات موجها إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال:

- إدارة الأنشطة في مقديشو عن بعد (*AP2010/638/07*)

وشملت النتائج الرئيسة ما يلي:

مخاطر الاستراتيجية

١٢١ - إدارة الأنشطة في مقديشو عن بعد (*AP2010/638/07*) - كان مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يفتقر إلى استراتيجية واضحة تحكم كيفية تقديم الدعم اللوجستي عن بعد للبعثة وإدارته وحصره. ولم تصدر بعدُ إدارة الدعم الميداني التوجيهات والأدوات السياساتية ذات الصلة الرامية إلى إضفاء الفعالية على تنسيق أنشطة

المكتب. وفي انتظار أن يتحقق ذلك، قام المكتب بتوزيع ورقة مفاهيمية عن إنشاء مركز مشترك لعمليات دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغرض وضع آليات إبلاغ وضوابط رقابية أكثر فعالية لجميع الأصول في مقديشو سواء منها المملوكة للأمم المتحدة أو للوحدات. وأوضح المكتب أنه أنشأ بالتعاون مع البعثة المركز المشترك لعمليات الدعم الذي بدأ عمله منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وذلك في إطار استراتيجية الإدارة عن بعد. ويضطلع موظفو المركز المشترك، في إطار مسؤوليتهم، بتقديم التوجيه والمشورة الفنية لفريق اللوجستيات لقوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لضمان توليه إدارة وحصر جميع المواد التي يقدمها المكتب إلى البعثة. ويقوم المركز المشترك أيضا بعمليات استعراض عشوائية لعملية المحاسبة ويبلغ كل نتائجها إلى المكتب. وبإنشاء المركز المشترك، أصبح بإمكان المكتب زيادة تعزيز آليات الإبلاغ والرقابة في مقديشو.

مخاطر الامتثال

١٢٢ - إدارة الأنشطة في مقديشو عن بعد (*AP2010/638/07*) - في الفترة ما بين ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، قدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى البعثة معدات مملوكة للأمم المتحدة بلغت كلفتها ٢٠ مليون دولار. إلا أن البعثة وحتى تموز/يوليه ٢٠١٠، لم تقدم إشعارا باستلام تلك المعدات، على الرغم من اشتراط إرجاع إيصالات الاستلام مشفوعة بالتوقيع. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من وجود هياكل رقابية لرصد مختلف مشاريع التشييد في مقديشو وأن تنفيذها كان على النحو المتوخى، لم يمسك المكتب أي سجل من سجلات المخزونات. ومن ثم، أصبح المكتب يواجه خطر تعذر مساءلته للبعثة عن أي مفقودات. وقد قبِل المكتب توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يكفل امتثال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للترتيبات المعمول بها التي تقتضي الإشعار باستلام المعدات. وعلاوة على ذلك، ذكرت إدارة الدعم الميداني أن البعثة نقحت إجراءاتها لضمان تحسين المساءلة عن جميع الأصول التي يصدرها المكتب للبعثة. وقام المكتب أيضا في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بإعمال آلية تحقق وتفتيش تقضي بالاستعانة بخدمات جهة متعاقدة ثالثة للقيام بهذه المهام. وأثمرت عملية التحقق المشتركة بين الجهة المتعاقدة مع المكتب وموظفي البعثة بدء تنفيذ الإشعار باستلام المعدات وتأكيده من جانب الموظف المعين في البعثة وإثبات المساءلة. ويقوم حاليا المكتب والبعثة بتسجيل حركة السلع غير المستهلكة.

(ب) أنشطة التحقيق

١٢٣ - في عام ٢٠١٠، أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية قضيتين جديدتين تتعلقان بمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى التحقيق، ولم يُبت فيهما بعدُ.

بعثات أخرى

١٢٤ - في عام ٢٠١٠، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرَ تحقيق يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وهو:

- سوء سلوك موظف منتدب مؤقتا إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (٠٩/٠٢٥٥)

وأجرى المكتب أيضا أنشطة تحقيق في البعثات التالية:

أنشطة تحقيق تتعلق ببعثات أخرى

	تقارير اختتام التحقيقات لعام ٢٠١٠	القضايا التي لم يبت فيها بعد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	القضايا المحالة إلى التحقيق في عام ٢٠١٠
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي	(٠٩/٠٣٧٣)	١	١
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	–	٣	٢
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا	–	١	–
مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي	(٠٩/٠١٣٥)	–	–
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	–	١	١